العولمة وتحديات المستقبل

إلــى المفكرين الكبيرين

د. فؤاد مرســي
د. اسماعيل صبري عبد الله



سلسلة كراسات آفاق اشتراكية "1"

الكتاب: العولمة وتحديات المستقبل

المؤلف: محمود أمين العالم

المشرف على السلسلة: أحمد عبد القوي زيدان

صادر عن: مركز آفاق اشتراكية

مدير المركز: صلاح عدلي

تليفون: 23921315 (202)

فاكس: 23921315 (202)

العنوان: 3 شارع البطل أحمد عبد العزيز - عابدين

البريد الإلكتروني: afaqeg@yahoo.com

رقم الإيداع : ٢٠٠٧/١٧٠٠٩

التجهيزات الفنية
وكالة 11/15 للدعاية والنشر والتسويق

11/15

www.15-11.net
E-mail info@15-11.net
باب اللوق - 20 شارع عبد العزيز جاويش متفرع من شارع محمد محمود برج الاطباء - المدخل الثاني - الدور الخامس - شقة 514
تليفون 27957033 (202)

المقدمة

هذه السلسلة وهذا الكتاب

تصدر هذه السلسلة من كراسات آفاق اشتراكية في إطار مواصلة تاريخ طويل من العطاء الفكري للماركسيين المصريين الذين كان لهم دور كبير في تطوير الفكر السياسي والاجتماعي في مصر.

فاليسار الاشتراكي بصفة عامة والماركسي بصفة خاصة لعب بعد الحرب العالمية الأولى دورا هاما في التبشير بالفكر الاشتراكي. والدفاع عن التنوير والتفكير العلمي. وقد تزايد هذا الدور في الأربعينيات والخمسينيات وكان عنصرا هاما في إثراء الرؤية السياسية. فهو الذي ربط بين النضال الوطني ضد الاستعمار وبين النضال الاقتصادي الاجتماعي ضد الإقطاع والرأسمالية الكبيرة وبين النضال الديمقراطي ضد الملكية والحكم المطلق. ومن ثم تغيرت وتطورت شعارات الحركة الوطنية وتحددت طبيعة الحلف الوطني وقواه الاجتماعية والسياسية في مواجهة الحلف الاستعماري الرجعي والقوى المساندة

له. كما كان للفكر الاشتراكي أثره الكبير على فكر الضباط الأحرار وحركة ثورة يوليو.

واستطاع المفكرون الاشتراكيون أن يؤسسوا مدارس فكرية كان لها تأثير كبير على الأجيال التالية في مجالات العلوم الاجتماعية كالاقتصاد والتاريخ والاجتماع والفلسفة والنقد الأدبي. كما كانت لهم إسهاماتهم البارزة في الآداب والفنون في الشعر والرواية والسينما والمسرح والفن التشكيلي والفنون الشعبية والصحافة.

واستمر عطاء المفكرين الاشتراكيين في السبعينيات حيث قدموا فكرا نقديا لظاهرة التبعية للإمبريالية وأكدوا على مواقفهم الثابتة والقديمة ضد الصهيونية مع تمييزهم الواضح بين اليهودية كدين وبين الصهيونية كأيديولوجية عنصرية استعمارية استيطانية.

وكان للفكر الاشتراكي دوما منابره ومجلاته التي دافعت عن الجماهير الشعبية والطبقة العاملة وجسدت أحلامها وآمالها مما يؤكد عمق توجه هذا التيار وانحيازه للثقافة التقدمية والجوانب الإيجابية في تراث الشعب المصري.

ونحن في مركز آفاق اشتراكية نسعى إلى مواصلة هذا التراث العظيم للمفكرين الاشتراكيين مستهدفين تطوير الجوانب الإيجابية فيه. وتجنب الظواهر السلبية. مع مراعاة ألا يتم ذلك في ملكوت الفكر فقط. وإنما في جدل مع الواقع باعتبار أن الممارسة هي مقياس صدق

الفكر وأداة تطويره.

ولقد أصدر المركز ستة أعداد من مجلة آفاق اشتراكية حتى الآن لاقت تجاوبا وترحيبا من أطراف اليسار والقوى السياسية مما شجعنا على الإقدام على إصدار هذه السلسلة من كراسات آفاق اشتراكية مستهدفين من ذلك تحقيق هدفين أساسيين:

الأول: تقديم الفكر الاشتراكي في ضوء التطورات العالمية والمحلية بشكل بسيط يحترم عقلية القارئ.

الثاني: قراءة الواقع المصري وفقا لهذا الفكر من أجل معرفة أكثر عمقا لهذا الواقع من ناحية. وإغناء وتجديد هذا الفكر وتطويره انطلاقا من الواقع من ناحية ثانية.

وكل ذلك بهدف أن يصبح الفكر النظري والسياسي أداة تلهم الاشتراكيين في سعيهم للتغيير. ومصباحا ينيرالطريق الطويل في نضالهم من أجل تحقيق الحلم الكبير. حلم إنهاء استغلال الإنسان لأخيه الإنسان.

ولقد حرصنا أن نبدأ هذه السلسلة بكتاب «العولمة وتحديات المستقبل» وهي دراسة للكاتب والمفكر الماركسي محمود أمين العالم نشرت كمقدمة للعدد التاسع عشر من سلسلة قضايا فكرية. ونعيد نشرها لأنها تمثل رؤية علمية عميقة تستند إلى التحليل والمنهج الماركسي لفهم ظاهرة العولمة باعتبارها أعلى المراحل التي وصل إليها النظام الرأسمالي في العصر الحديث. ولإدراكنا أنه لا يمكن فهم ما يحدث في العالم وفي بلادنا دون فهم

هذه الظاهرة وتحليلها.

وميزة هذه الدراسة أنها لم تكتف فقط بالاستناد إلى المنهج الماركسي في تحليل ظاهرة العولمة، وإنما هي أيضا نتاج جدل فكري ونظري عميق مع عدد من كبار الكتاب والمفكرين، مثلها في ذلك مثل معظم كتابات ودراسات الأستاذ محمود العالم.

والكاتب في هذه الدراسة يتصدى لموقفين يمثلان خطرا كبيرا

الموقف الأول: يدعو إلى الاستسلام لهذه العولمة والهيمنة الرأسمالية باعتبارها قدرا تاريخيا لا فكاك منه في صورته الراهنة، وبالتالي الدعوة إلى حتمية الاندماج أو التكيف الهيكلي معها دون تحفظ أو مراعاة للخصوصيات والهويات الثقافية والمصالح القومية.

الموقف الثاني: لايقل خطرا عن الأول وهو إنكار هذه العولمة الرأسمالية والاكتفاء بإدانتها والاستعلاء الفكري عليها والتمترس داخل خصوصية قومية شوفينية أوهوية ثقافية سلفية مغلقة مستغنية عن كل ما يتحقق في عصرنا من منجزات ومعارف علمية وتكنولوجية، ومعارك سياسية واجتماعية وحوارات وصراعات فكرية وثقافية في مواجهة هذه العولمة الرأسمالية.

ويخلص الكاتب إلى أن كلا الموقفين يفضيان إلى نتيجة فاجعة واحدة هي الانتحار الثقافي لمصلحة هذه الهيمنة الرأسمالية، والخروج من التاريخ كما قال الدكتور فوزي

منصور.

والبديل الإيجابي من وجهة نظر الكاتب يتمثل في النضال من أجل عولمة بديلة إنسانية ديمقراطية والتصدي تصديا إيجابيا لهذه العولمة الرأسمالية التي تكاد تجعل من وحدة الحضارة الإنسانية هذا الكسب التاريخي العظيم، لا قرية واحدة - كما يقال - بل غابة عالمية واحدة..

وفي الجزء الثاني من الكتاب يتعرض الكاتب بالبحث والتحليل لمفهوم الثقافة والحضارة. ويتناول دور المثقفين في مواجهة تحديات العولمة الرأسمالية والهيمنة الأمريكية في عصرنا الراهن.

آفاق اشتراكية



العولمة ..
وتحديات المستقبل

ما يزال الغموض أو الالتباس أو اختلاف الدلالات يكتنف مفهوم العولمة في تناوله وتداوله بين العديد من العلماء والمفكرين والمثقفين في ساحة الفكر العربي المعاصر. ولعلنا نجد هذا الأمر نفسه ـ بمستويات مختلفة ـ في ساحة الفكر الإنساني المعاصر عامة. وهو أمر طبيعي في لحظة ميلاد أي مفهوم جديد، أو حتى مجرد صياغة مصطلح جديد. والعولمة ـ بغير شك ـ مصطلح جديد، يعبر عن مفهوم جديد كذلك، وإن لم يكن مفهوما جديدا كل الجدة. ذلك أنه لا يعبر ـ في تقديري ـ عن قطيعة معرفية مطلقة عما سبقه من مفاهيم في مجاله المعرفي، وإنما عن تطور مفهومي متوافق مع تطور موضوعي، كما سوف نفصل بعد ذلك.

على أن هذا الغموض أو الالتباس أو الاختلاف في الدلالة، قد لا يرجع فحسب إلى جدة العولمة ـ مصطلحا ومفهوما ـ وإنما هو نتيجة كذلك لاختلاف الرؤى والمواقف وتنوع المناهج المعرفية والسلوكية إزاء المتغيرات الشاملة التي تخلقت وما تزال تتخلق تخلقا موضوعيا في بنية العلاقات والمفاهيم والقيم والصراعات السياسية والاقتصادية والثقافية، القومية منها والدولية، طوال السنوات الخمسين ـ أو العشرين خاصة ـ الماضية. كما أنه نتيجة لطبيعة التعامل والتفاعل ـ إيجابا وسلبا ـ مع مكتشفات الثورة العلمية الثالثة في مجالات المعلوماتية والاتصالية والبيولوجية، وما أفضت إليه هذه الثورة من منجزات تكنولوجية باهرة لا تتوقف أبدا عن التغيير والتطوير الخلاق للعديد من المعطيات الموضوعية والرؤى الثقافية السائدة. ولهذا أصبحت العولمة

ذات دلالة أيديولوجية تختلف باختلاف الرؤى والمواقف إزاء الأوضاع الثقافية والقومية والدولية. كما تختلف بمدى الاستيعاب المعرفي لهذه الثورة العلمية ولطبيعة التعامل المنهجي والعملي مع منجزاتها التكنولوجية والتوظيف المجتمعي والإنساني لها.

هذا - في تقديري - هو مصدر الغموض والالتباس واختلال الدلالات في مصطلحاتها ومفهومها.

العولمة ظاهرة موضوعية تاريخية

على أن العولمة - رغم اختلاف دلالتها الأيديولوجية - باختلاف الرؤى والمواقف منها - ظاهرة موضوعية تاريخية وليست مجرد أيديولوجية ذات دلالات مختلفة. وهنا لابد أن نميز - بادئ ذي بدء - بين العولمة والعلاقات الدولية والعالمية فما أكثر ما يتم الخلط بينها.

فالعلاقات الدولية - كما يدل عليها اسمها - هي علاقات من التعامل بين الدول المختلفة سواء في إطار علاقات دبلوماسية أو تجارية أو عسكرية أو تحالفية أو ثقافية أو سيطرة إلى غير ذلك. وتختلف هذه العلاقات باختلاف طبيعة العلاقة ومداها وعمقها. ولكنها لا تتخذ شكلا نسقيا ثابتا شاملا. وسنجد تجليات لهذه العلاقات طوال التاريخ القديم والحديث بمستويات وأشكال مختلفة.

أما العالمية فهي صفة هذه العلاقة عندما لا تقتصر على علاقة ثنائية أو أكثر وإنما تشكل نسقا من العلاقات بين

دول العالم أو معظمها في مرحلة من مراحل التاريخ عبر مساحة ممتدة نسبيا مكانيا وزمنيا. ولقد تجلت هذه العالمية بشكل نسبى في بعض الحروب المحدودة بحدود العالم القديم، كما تجلت في بعض الحملات العسكرية والاستيطانية طوال القرن التاسع عشر. ولكن لعل الحربين العالميتين الأولى والثانية في عصرنا الراهن أن تكون من أكثر أشكال هذه العالمية توسعا نسبيا. كما تتجلى وتجلت هذه العالمية كذلك في العديد من الشركات المتعددة القومية والمعاهدات الدولية التجارية والجمركية والمرورية والسياسية والقانونية والثقافية والأمنية إلى غير ذلك. ولعل تشكيل عصبة الأمم عقب الحرب العالمية الأولى ثم هيئة الأمم المتحدة ومنظماتها المختلفة عقب الحرب العالمية الثانية أن تكون من أبرز أشكال هذه العالمية وأشدها توسعا وشمولا جغرافيا وسياسيا، والتي كانت نتيجة للتحالف العالمي العملي بين النظامين الأيديولوجيين المتعارضين الاشتراكي والرأسمالي في الحرب العالمية الثانية وانتصارهما على العدوانية والتوسعية النازية. ثم كانت الحرب العالمية الباردة التي اندلعت بين هذين النظامين عقب نهاية الحرب العالمية الثانية تجليا آخر لنسق ملتبس آخر من هذه العلاقات العالمية يقوم على التعاون المشترك والصراع الحاد في الوقت نفسه داخل إطار مشروعية دولية فرضها التوازن النسبي والذرى بين هذين النظامين.

على أنه مع الثورة العلمية الثالثة ـ كما سبق أن ذكرنا ـ في مجالي المعلوماتية والاتصالية خاصة ـ ومع فشل التجربة التنموية الاشتراكية السوفيتية وتفكك المنظومة

الاشتراكية، أخذت العلاقات الدولية تنتقل انتقالا حاسما من حالة العالمية إلى حالة العولمة، ولم يكن انتقالا مفاجئا، بل كان انتقالا موضوعيا متصاعدا من حالة القوة إلى حالة الفعل على حد التعبير الارسططالي، أي من حالة الكمون والإمكان إلى التخلق والتحقيق والاكتمال.

ولهذا فالعولمة ظاهرة موضوعية تاريخية حديثة تجاوزت دلالتها حدود العلاقات الدولية العالمية، وتخلقت بداياتها الأولى في رحم الأنظمة الإقطاعية في أوروبا ابتداء من القرن السادس عشر الميلادي، في نمط إنتاجي محدد جديد مختلف تماما عن الأنماط الإنتاجية السابقة هو نمط الإنتاج الرأسمالي.

وعندما نتكلم عن نمط إنتاجي، فنحن لا نقصد ـ كما قد يتصور البعض ـ أنه يقتصر على طابع اقتصادي سائد فحسب، ذلك أن مفهوم نمط الإنتاج يعبر عن مركب موحد من أبعاد ثلاثة متداخلة متفاعلة هي البعد السياسي والاقتصادي والثقافي، وبرغم أن البعد الاقتصادي هو البعد الأساسي الحاكم عامة في النهاية دون إغفال فاعلية البعدين الآخرين، السياسي والثقافي، فإن أحد هذين البعدين قد يكون عاملا حاسما حاكما في ظروف وشروط تاريخية ومجتمعية معينة.

ويتميز نمط الإنتاج الرأسمالي بوجه خاص بطبيعته التنافسية والتوسعية والتركيز الذي يفضي إلى الاحتكار ـ دون أن يلغي الطبيعة التنافسية ـ سعيا وراء تعظيم الربح والسيطرة، موظفا أبعاده الثلاثة ـ المشار إليها ـ بحسب الظروف المختلفة.

ولقد تخلق هذا النمط الرأسمالي ـ كما ذكرنا ـ في أوروبا وأخذ يتوسع ويتنامى داخلها. مطورا ومبدعا أشكالا جديدة من العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتشكيلات القومية. فضلا عن المنجزات العلمية والتكنولوجية والمفاهيم الفكرية والثقافية والقيم الأخلاقية والجمالية. وأخذ يتوسع ويتنامى كذلك خارج القارة الأوروبية متسلحا بمختلف أساليب ووسائل التدخل والغزو والسيطرة العسكرية والسياسية والتجارية والثقافية وبها جميعا. سواء بشكل مباشر أو غير مباشر. وأصبح هذا النمط الرأسمالي يمتد اليوم إلى كل أرجاء الأرض وإن تفاوت مستوى تحققه من مجتمع إلى آخر بين من أسهموا ويسهمون في إنتاج هذا النمط وإعادة إنتاجه وتطوره والامتداد به وتعميمه باستمرار. وبين من يسهمون إسهاما هامشيا في هذا الإنتاج. وبين من يغلب على علاقاتهم بهذا النمط طابع التبعية والاستهلاك. وهكذا أصبح هذا النمط الرأسمالي المعمم عالميا يمثل بمستوياته المختلفة ما يمكن أن نسميه موضوعيا ـ بصرف النظر عن أحكام القيمة الايجابية أو السلبية ـ حضارة عصرنا الراهن. إنها تحقيق موضوعي لوحدة إنسانية شاملة لأول مرة في التاريخ ذات نمط إنتاجي محدد سائد على اختلاف مستوياته. ولهذا فإن هذه الحضارة الرأسمالية التي أصبحت معممة عالميا لم تعد محض حضارة أوروبية أو غربية ـ كما توصف عادة ـ إلا من حيث نشأتها الأولى. وإنما هي ـ برغم هذه النشأة واستمرار غلبة المركزية الأوروبية عليها ـ حضارة رأسمالية عالمية. إنها امتداد متطور لنمط الإنتاج الرأسمالي منذ القرن السادس عشر حتى

الثمانينيات من هذا القرن العشرين. ففي هذه الثمانينيات أخذ هذا النمط الرأسمالي ينتقل نقلة كيفية من حالة العالمية التي كانت تتمثل في التوسع والاحتكار والتركيز في أشكال متنامية مختلفة من الكارتيلات والسنديكات والترستات أي الاحتكارات الكبرى داخل المجال القومي الواحد، ثم بين احتكارات متعددة القومية إلى الحالة التي نصفها بالعولمة، التي تتمثل في هيكلة العالم كله وقولبته داخل نمط الإنتاج الرأسمالي بمستوى أو بآخر.

ويتجلى هذا في السيادة العالمية للاحتكارات الرأسمالية الكبرى متعدية القومية التي أصبحت لها قوانينها الذاتية ومؤسساتها الخاصة غير المحكومة بشكل مباشر من دولها القومية، وإن لم تكن منفصلة أو معزولة عنها تماما. وقد تحققت هذه العولمة نتيجة لثلاثة عوامل موضوعية أساسية: أولها الطبيعة التوسعية التنافسية ذات التوجه الاحتكاري المتنامي لنمط الإنتاج الرأسمالي نفسه. والعامل الثاني هو فشل التجربة الاشتراكية السوفيتية وتفكيك المنظومة الاشتراكية العالمية التي كانت تشكل قطبا عالميا مناقضا للقطب الرأسمالي العالمي في الحرب الباردة التي كانت دائرة بين هذين القطبين منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. وقد أفضى هذا العامل الثاني إلى إضعاف حركة التحرر الوطني في بلدان الجنوب أو العالم الثالث عامة، التي كانت تستند سياسيا وتنمويا وتسليحيا على القطب الاشتراكي بمستوى أو بآخر، كما كانت تسانده موضوعيا في الوقت نفسه في معركته مع القطب الرأسمالي بكتلتها التي كانت تسمى

بكتلة عدم الانحياز أو مجموعة باندوغ والتي كانت في جوهرها جبهة معادية للإمبريالية. أما العامل الثالث فهو الثورة العملية الثالثة التي أخذت تتنامى منذ الحرب العالمية الثانية وتحقق وما تزال تواصل تحقيق منجزات تكنولوجية باهرة في مجالي الاتصالات والمعلومات التي تكاد اليوم تزيل حدود المسافات المكانية والزمنية وتضاعف مضاعفة شبه إعجازية من قوى الإنتاج وتفجر طاقات وإمكانات واكتشافات معرفية ثورية وتغييرية لا حدود لها.

ولقد أسهمت هذه العوامل الثلاثة لا في التعجيل بالتوسع والهيكلة الرأسمالية عالميا فحسب. بل في تعميق النمط الرأسمالي نفسه وتجذيره موضوعيا وتحقيق سيادته وسيطرته عالميا بأبعاده الثلاثة السياسية والاقتصادية والثقافية.
وهكذا خرج المشروع الرأسمالي من سوقه القومية لا كمنطلق إلى أسواق العالم ليعود بعد ذلك إلى سوقه القومية بحصيلة مكتسباته من مواد أولية وعوائد تجارية ومضاربات بنكية وفوائض قيم استغلالية إلى غير ذلك. وإنما أصبح العالم كله سوقا واحدة يتحرك فيها المشروع الرأسمالي أو المشروعات الرأسمالية متعدية أو عابرة القوميات. تنتج وتوزع عناصر إنتاجها. وتتاجر وتضارب وتقيم بنوكها الدولية الخاصة وأدواتها التبادلية والتعاملية والأمنية والمعرفية والإعلامية والثقافية والبحثية والعلمية. وتوجه الأفكار والقيم وتصوغ السياسات والتشريعات والاستراتيجيات والهيئات الدولية توسيعا لدائرة احتكاراتها

وسيطرتها وتعظيما لأرباحها. خارج السيطرة المباشرة لدولها القومية. بل توظيفها لخدمة مصالحها.

هل العولمة أعلى مراحل الإمبرالية؟

ومنذ أكثر من مائة وخمسين عاما كاد كارل ماركس وفردريك إنجلز أن يرسما بدقة معالم هذه الصورة من العولمة التي نعايشها نحن اليوم في نهاية القرن العشرين! في بيانهما «الشيوعي» الصادر عام ١٨٤٨ نقرأ الفقرات التالية: «تكتسح البرجوازية -مدفوعة بحاجتها إلى أسواق أبدا جديدة- الأرض بأسرها. فلابد لها من أن تعشش في كل مكان وأن تستغل في كل مكان. وأن تقيم العلاقات في كل مكان(..) أعطت البورجوازية باستغلالها للسوق العالمية طابعا عالميا لإنتاج جميع البلدان واستهلاكها. ورغم أسى الرجعيين العميق. انتزعت البورجوازية من الصناعة قاعدتها القومية. فالصناعات القومية القديمة دمرت. ويلحق بها يوميا مزيد من الدمار. وحلت محلها صناعات جديدة أصبح تبنيها من جميع الأمم المتحضرة مسألة حياة أو موت. ولم تعد هذه الصناعات تستخدم المواد الأولية المحلية بل مواد أولية آتية من أكثر المناطق بعدا. وتستهلك منتجاتها لا داخل البلد فحسب بل في جميع أنحاء العالم.(...) وعلى أنقاض الانعزال القطري والقومي القديم. القائم على الاكتفاء الذاتي. تنمو تجارة عالمية وتبعية متبادلة بين جميع الأمم. وما هو صحيح بصدد الإنتاج المادي لا يقل صحة بخصوص الإنتاج الفكري(...) بالإتقان السريع لأدوات الإنتاج وبالتحسين الدائم لوسائل

المواصلات تجر البورجوازية إلى تيار الحضارة حتى أشد الأمم همجية. أما رخص منتوجاتها فيظل المدفعية الثقيلة التي تشن هجوما عنيفا على جميع الأسوار الصينية، وبها ترغم على الاستسلام أشد الهمج مراسا في عداء الأجانب. وتقود قسرا جميع الأمم، تحت طائلة الهلاك، إلى تبني نمط إنتاج البورجوازية، وترغمها، مهما أبت، على إدخال الحضارة المزعومة إليها، أو قل ترغمها على أن تصبح برجوازية. وباختصار فهي تخلق عالما على صورتها (..) مثلما أخضعت الريف للمدينة والبلدان الهمجية وشبه الهمجية للبلدان المتحضرة... طوعت الشعوب الفلاحية للشعوب البرجوازية والشرق للغرب».[٢]

ومنذ أكثر من ثمانين عاما أي عام ١٩١٧ صدر كتاب «الإمبريالية أحدث (أو أعلى) مراحل الرأسمالية» لفلاديمير إيليتش لينين الذي يشخص فيه سمات الرأسمالية منذ أواخر القرن التاسع عشر حتى أوائل القرن العشرين. فيتكشف صدقية ما تنبأ به «البيان الشيوعي» فالتنافس الرأسمالي أخذ يتحول إلى أشكال من التركيز الاحتكاري في مجال الإنتاج والتسويق والبنوك. وتبرز ظاهرة الرأسمالية المالية دون أن تلغي هذه الظاهرة الاحتكارية والمالية، الطبيعة التنافسية لرأس المال بل تضاعفها وتفاقمها، سواء داخل البلد الواحد أو خارجها. وذلك بالتوسع والتنافس على المستوى العالمي بين الاحتكارات القومية المختلفة. مع ازدياد التركيز وتشكيل احتكارات أكبر فيما بينها متعددة الأصول القومية. ثم لا تلبث فيما بعد أن تتشكل منها احتكارات أكبر متخطية

للحدود القومية نفسها[3]. ويطلق لينين على هذه الاحتكارات اسم الإمبريالية. فالإمبريالية عنده هي الرأسمالية في مرحلة الاحتكار وهو يحددها في سمات أساسية:

ـ تركيز الإنتاج والرأسمال تركيزا يفضي إلى نشأة الاحتكارات.

ـ تصدير رأس المال إلى جانب تصدير البضائع

ـ تشكيل اتحادات رأسمالية احتكارية عالمية تقتسم العالم فيما بينها.

هذه هي سمات الإمبريالية التي يعتبرها لينين «أحدث (أو أعلى) مراحل الرأسمالية»[4].

في ضوء هذا وتأسيسا على ما سبق أن عرضنا له من تحول كيفي لنمط الإنتاج الرأسمالي في السنوات العشرين الأخيرة إلى ما أسميناه بالعولمة. هل من الجائز أن نعتبر هذه العولمة هي «أحدث (أو أعلى) مراحل الإمبريالية»؟!

الواقع أننا نجد هذا التساؤل بشكل مبكر في كتاب «الإمبريالية أحدث (أو أعلى) مراحل الرأسمالية» على لساني كاوتسكي وإن يكن بدلالة مختلفة إذ يقول «من وجهة النظر الاقتصادية الصرف. ليس من المستحيل أن تختار الرأسمالية مرحلة جديدة أخرى تشمل فيها سياسة الكارتيلات السياسة الخارجية. هي مرحلة «الإمبريالية العليا» أي مرحلة «ما فوق الإمبريالية». مرحلة اتحاد الدول الإمبريالية في العالم بأسره. لا الصراع فيما بينها. مرحلة انتهاء الحروب في نظام الرأسمالية. مرحلة «استثمار مشترك للعالم من قبل الرأسمال المالي المتحد في النطاق العالمي»[5] ويقول في

موضع آخر «هل يمكن أن تزاح السياسة الإمبريالية الراهنة بسياسة جديدة، سياسة « الإمبريالية العليا» (الأولترا - إمبريالية ULTRA IMPERIALISME) التي تحل محل الصراع بين الرساميل المالية الوطنية، استثمار العالم كله بصورة مشتركة من قبل رأسمال مالي عالمي موحد؟ إن مثل هذه المرحلة الجديدة في الرأسمالية أمر معقول على كل حال. وهل يمكن تحقيقها؟ لا توجد بعد الممهدات لحل هذه المسألة». ويتهم لينين كاوتسكي بأنه بنظرية « الإمبريالية العليا» أو «ما فوق الإمبريالية « هذه، إنما يسعى لطمس بل إلغاء التناقضات داخل الرأسمالية ذاتها. ويتساءل: «هل هناك على صعيد الرأسمالية وسيلة أخرى غير الحرب لتسوية عدم التناسب بين تطور القوى المنتجة وتراكم رأس المال من جهة واقتسام الرأسمال المالي للمستعمرات و«مناطق النفوذ»[٦] من الجهة الأخرى؟ ويؤكد «لا يستطيع الاحتكار في نظام الرأسمالية أن يزيل المزاحمة من السوق العالمية بصورة نهائية ولبرهة طويلة»[٧]

ويقول «إن الإمبريالية، هي عهد الرأسمال المالي والاحتكارات التي تحمل في كل مكان النزعة إلى السيطرة لا إلى الحرية. ونتائج هذه النزعة هي الرجعية على طول الخط في ظل جميع النظم السياسية، وتفاقم التناقضات لأقصى حد(...) يشتد بوجه خاص، كذلك الظلم القومي والميل إلى الإلحاق أي الاعتداء على الاستقلال الوطني (ذلك لأن الإلحاق ليس إلا الاعتداء على حق الأمم في تقرير مصيرها).[٨]

على أننا عندما نتساءل حول ما إذا كان من الجائز أن نعتبر

العولمة في الأوضاع الرأسمالية الراهنة هي «أحدث (أو أعلى) مراحل الإمبريالية» لا نقصد ما قصده كاوتسكي من طمس التناقضات والصراعات بين الاحتكارات الرأسمالية الكبرى. ونهاية الحروب فيما بينها. في مرحلة «الإمبريالية العليا». وإنما قصدنا استمرار الإمبريالية مع تفاقم تركيزها وتناقضاتها وصراعاتها في مرحلة العولمة نفسها بل ونتيجة لها كذلك. مما قد يجيز لنا أن نعتبر العولمة هي «أحدث (أو أعلى) مرحلة للإمبريالية». إنه مجرد تساؤل في رحلتنا إلى مفهوم العولمة.

الرأسمالية تجدد نفسها

ولهذا نعود إلى قراءة مفهوم العولمة عند بعض المفكرين العرب المعاصرين لها ولنا. فما أكثر هذه القراءات اتفاقا واختلافا فيما بينها. ونبدأ بكتاب عميق رائد في هذا الموضوع برغم تجاهله غير اللائق في الحوار الدائر اليوم في فكرنا حول العولمة. إنه كتاب «الرأسمالية تجدد نفسها»[٩] للمفكر والمناضل الفقيد الدكتور فؤاد مرسي. لقد صدر هذا الكتاب في مارس ١٩٩٠. وظاهرة العولمة قد أخذت تبرز قبل أن تصاغ تسميتها هذه. وإنما كان فؤاد مرسي أطلق على الشركات المتخطية للقومية اسم المشروع الكوني ترجمة لعنوان كتاب بارنت وموللر الذي يعرفانه بأنه «أول مؤسسة في تاريخ البشرية. مكرسة للتخطيط المركزي على نطاق العالم». يرى فؤاد مرسي في مقدمة كتابه «أن الرأسمالية تمر اليوم في مرحلة جديدة من مراحل تطورها. فإذا كانت قد مرت من قبل

بمرحلة الرأسمالية التجارية، ثم الصناعية فالاحتكار والمالية فإنها تمر اليوم بمرحلة ما بعد الصناعة». ولا يقصد بهذا أن الرأسمالية قد تخلت عن التجارة أو الصناعة أو المال، وإنما يقصد أن الرأسمالية المعاصرة قد تجاوزت ذلك كله إلى مرحلة أرقى من تطور قوى الإنتاج، استنادا إلى العالم والتكنولوجيا. ولهذا يرى أن الصراع العالمي اليوم يجري حول العمل والتكنولوجيا، فهي إذن رأسمالية ما بعد الصناعة[10]. ولهذا يكاد فؤاد مرسي يجعل من الثورة العلمية والتكنولوجية أساس هذه المرحلة الجديدة من الرأسمالية، وإن كان يؤكد في الوقت نفسه «استمرار النظام الإنتاجي للرأسمالية القائم على الملكية الخاصة لرأس المال، واستمرار مشاكلها الداخلية التي تتكرر وتعيد إنتاج نفسها وإن يكن على نحو جديد ومغاير بشدة». حقا، إن التطور العلمي والتكنولوجي - كما يقول - كان دائما وراء المراحل المختلفة لتطور الرأسمالية، «إلا أن الثورة العلمية الجديدة تعد نقلة كبيرة كيفية»[11]. ولهذا يكرس فؤاد مرسي الباب الأول من كتابه لهذه الثورة العلمية التكنولوجية «التي بدونها - كما يقول - لا يمكن فهم الرأسمالية المعاصرة. إذن الدلالة الحقيقية لهذه الثورة أنها ثورة شاملة في قوى الإنتاج بما يحقق لها إنتاج البنية الطبيعية نفسها صناعيا»[12]. ثم يكرس الباب الثاني لظاهرة ثانية في رأسمالية ما بعد الصناعة هي ظاهرة التدويل، ولهذا يجعل عنوان هذا الباب «رأسمالية متخطية القوميات». «فلم تعد الحدود القومية كافية في عصرنا الراهن لتوفير القاعدة التي تسمح بنمو القوى الإنتاجية نموا مطردا» ولا سبيل إلى تنميتها إلا في إطار دولي، وذلك

بغير شك بتأثير الثورة العلمية التكنولوجية[14].
ولهذا تبدو الشركات متعددة القوميات. فالشركات متخطية القوميات وخاصة الأخيرة القوة التي تلعب الدور القيادي في عملية التدويل الراهنة. بالفعل «أصبح المشروع المتخطى للقوميات هو الوحدة الأساسية في إعادة هيكلة الاقتصاد الرأسمالي المعاصر وهو القوة المحركة للتدويل والمستفيد الأول منه»[15].

على أن هذه المشروعات المتخطية للقوميات. وإن استندت إلى دولتها القومية في البداية لقيام وتوسيع مشروعاتها. بل عملت الدول القومية أحيانا بفضل استثماراتها ونفقاتها على تطوير بل خلق هذه المشروعات الاحتكارية خلقا (ويذكر فؤاد مرسي أمثلة على ذلك). فإن هذه المشروعات تبحث بجدية عن استقلالها الذاتي في مواجهة الدولة(...) ولا يحول ذلك ـ كما يقول ـ دون هرولتها للحصول على العقود الحكومية والإعانات التي تقررها الدولة والمزايا والامتيازات المالية والضرائبية. والاستخدام الفوري للتكنولوجية الجديدة التي تتوصل إليها البحوث التي تمولها الحكومة[16].
على أنه يستدرك بعد ذلك قائلا «إن هذه المشروعات تمثل في النهاية تحديا لشكل الدولة القومية كتنظيم سياسي للمجتمع الرأسمالي . وتدخل من ثم في تناقض موضوعي معها يطرح على المستقبل إشكالية واجبة الحل»[17] وهنا يشير فؤاد مرسي إشارتين أساسيتين بالنسبة لعلاقات هذه المشروعات بالبلدان النامية. الإشارة الأولى تتعلق بخطر هذه المشروعات المتعدية القوميات على الدولة في هذه البلاد النامية. إذ أن هذه الشركات ـ وعادة ما تكون أجنبية عنها

ـ تهدد بخطر نسف سيادتها. أما الإشارة الثانية فتتعلق بعلاقات هذه[١٨] المشروعات بالعلاقات الاجتماعية. ذلك أنها إذ كانت هذه المشروعات تطور قوى الإنتاج. فإنها لا تمس العلاقات الإنتاجية بل تفاقم العلاقات غير المتكافئة بين هذه المشروعات الرأسمالية المعولمة وأوضاع البلدان النامية عامة التي تتضاعف معاناتها من الاستغلال والاغتراب والفقر والتخلف. فهذه المشروعات الرأسمالية لا تعني في ظل الأوضاع الراهنة للبلدان النامية سوى النهب الحقيقي للموارد والاستغلال المفرط للعمل الرخيص. ومن ثم فإن من شأنها تشديد تبعيتها للرأسمالية العالمية[١٩]. وتسهم في استمرار تقسيم العالم إلى بلدان متقدمة وأخرى متخلفة. ولهذا تحفل هذه المرحلة في عصرنا ـ كما يقول فؤاد مرسي ـ بالمتناقضات المذهلة بل المفارقات التي تدخل في عداد المستحيلات. فترتفع إنتاجية عمل الإنسان. وتزداد البطالة في الوقت نفسه. وتتصاعد التبعية والتعصب القومي والأخطار الطبيعية. بل يزداد الغنى المطلق متجاورا مع الفقر المطلق. وتتصاعد القوى المنتجة المتاحة للبشرية إلا أنها تساهم موضوعيا في تهميش فئات اجتماعية واسعة لا في البلدان النامية فحسب بل في البلدان المتقدمة كذلك(٢٠) ولهذا يختتم فؤاد مرسي كتابه بتأكيد «الحاجة إلى الإدارة الجماعية للاقتصاد العالمي» (وقد جاء ذكرها في غضون كتابه). إنها دعوة كما يقول «إلى نظام اقتصادي عالمي جديد) وهي مرحلة طبيعية للتطور الموضوعي للرأسمالية المعاصرة. «ومن ثم فهي أدنى إلى الواقع. بل لعل هذه الصياغة ـ أي الإدارة الجماعية للاقتصاد العالمي ـ تستطيع أن تحل المتناقضات

الراهنة في العالم بغير الحاجة إلى حرب عالمية!»[21].

ومن الواضح أن هذه الدعوة التي قال بها فؤاد مرسي في نهاية كتابة تختلف تماما عن الدعوة القديمة التي قال بها كاوتسكي تحت مسمى «الإمبريالية العالمية» أو «ما فوق الإمبريالية». ذلك أن فؤاد مرسي لم يغفل عن استمرار الاستغلال الطبقي كصفة جوهرية في النظام الرأسمالي الراهن. فضلا عن استمرار التنافس والصراع - بمستوى أو بآخر - داخل النسق العالمي نفسه بين الشركات الاحتكارية المتخطية للقوميات. فضلا عن أن فؤاد مرسي وهو يؤلف هذا الكتاب كانت عينه على الاتحاد السوفيتي والمنظومة الاشتراكية التي كانت ما تزال قائمة آنذاك وهو يؤلف كتابه هذا. وبرغم ما كان يدركه من سلبيات ونواقص في هذه التجربة الاشتراكية. فقد كان فكره مشغولا كذلك بكتاب آخر عن الاشتراكية وكيف تجدد نفسها. حتى تتمكن من الإسهام في صياغة الآلية التي تتيح بالفعل «حل التناقضات الراهنة في العالم بغير الحاجة إلى حرب عالمية» كما كان يدعو. ولكن قلمه يتوقف للأسف والأوضاع المصرية والعربية والعالمية أحوج ما تكون إلى مساهماته الإبداعية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية.

الكوكبة ومرحلة ما بعد الإمبرالية!

ولعل كتابات إسماعيل صبري عبد الله وإبراهيم سعد الدين وسمير أمين والطيب تيزيني وصادق جلال العظيم وكريم مروة

وعصام خفاجى وماهر شريف وغيرهم من الكتاب اليساريين العرب لا تختلف من حيث التوجه العام المنهجي والنظري عن كتاب «الرأسمالية تجدد نفسها» وإن اختلفت في بعض التفاصيل التكوينية والعلمية. ولعل سمير أمين في حدود علمي هو أول من صاغ مصطلح العولمة، على حين تمسك إسماعيل صبري عبد الله بمصطلح الكوكبة أو الكوكبية، على حين ترجم فؤاد مرسى الكلمة الأجنبية GLOBAL بالكونية، وكذلك فعلت أنا في عنوان لكتاب لي[٢٢]. وإن استخدمت في داخل الكتاب مصطلح العولمة. وإذا كانت الكوكبية أدق من حيث الترجمة العربية الحرفية للكلمة الأجنبية، إلا أنها لا تتسع للمفهوم الذي يحدده كوكب الكرة الأرضية فقط، بل يشمل في تقديري العالم ما فوق الكرة الأرضية الذي أصبح اليوم، ساحة من ساحات القواعد الاتصالية والإعلامية والعسكرية، وغدا سيكون ساحة اقتصادية للتنافس والاستغلال. ويستخدم فؤاد مرسي مصطلح الشركات المتخطية القوميات كما في ترجمة دار التقدم السوفيتية، على حين يستخدم إسماعيل صبري عبد الله مصطلح «الشركات متعدية القوميات». ولا فرق في الواقع بين الاستخدامين. وقد يكون مصطلح «متعدية القوميات» أجمل وأوضح في مقابل «متعددة القوميات».

ولعل رؤية إسماعيل صبري عبد الله للعولمة أو للكوكبية كما يسميها أن تكون لها خصوصيتها النسبية، وهو يعرفها في تحديده لسمات عالم اليوم بأنها «التداخل الواضح والمتزايد لأمور الاقتصاد والاجتماع والسياسة

والثقافة والسلوك دون اعتداد يذكر بالحدود السياسية للدول ذات السيادة، أو انتماء إلى وطن محدد أو لدولة معينة، ودن حاجة إلى إجراء حكومي»[٢٣] ونلاحظ في هذا التعريف صفة التمامية بحسب قول فقهائنا القدامى. فهو أقرب إلى النسق المنسق المكتمل. ولعل الخلل الوحيد الذي يتكشفه في هذا النسق التمامي هو - على حد تعبير د. إسماعيل - عدوم وجود «أي سلطة سياسية منتخبة» فوق قومية تحقق التوازن الضروري للحفاظ على المجتمع من سلبيات وأخطار نشاط اقتصادي كاسح «داروينى» بمعنى أنه يتنامى على أساس البقاء للأصلح وإقصاء ما هو دون ذلك بغير رحمة. فهو يتحرك ساعيا لتعظيم الربح دون اعتبار للتكلفة الاجتماعية والبيئية لتحقيق هذا الهدف الذي لا يعرف له سقف أو حدود»[٢٤]

ولهذا نرى إسماعيل صبري يدعو في نهايات «توصيف الأوضاع العالمية المعاصرة»[٢٥] إلى «ضرورة وجود نوع من السلطة السياسية الكوكبية للتوازن مع السلطة الاقتصادية المهيمنة على اقتصاد العالم كله. وحدث ما يشير إلى ذلك - كما يقول - سعى كثير من الدول «الهامة» إلى وجود نوع من الضبط في حركة الأسواق المالية التي أغرقت العالم كله في أزمة مالية خطيرة، يمكن أن تتحول إلى أزمة اقتصادية من نوع الكساد الأعظم في أوائل الثلاثينيات».

وتذكرنا هذا الدعوة بالدعوة المماثلة التي دعا إليها فؤاد مرسي في نهاية كتابه «الرأسمالية تجدد نفسها» وهي «تأكيد الحاجة إلى الإدارة الجماعية للاقتصاد العالمي» التي

لعلها «تستطيع أن تحل التناقضات الراهنة في العالم بغير الحاجة إلى حرب عالمية» كما سبق أن ذكرنا. على أن الفرق بين الدعوتين أن دعوة فؤاد مرسي كانت في إطار تواجد قطب عمالي آخر في مواجهة القطب الرأسمالي هو القطب الاشتراكي. على حين أن دعوة إسماعيل صبري عبد الله تتم في مرحلة ينفرد فيها القطب الرأسمالي بالسيطرة السياسية والاقتصادية على العالم. أي هو نفسه اليوم يكاد يكون عمليا السلطة الكوكبية نفسها. بل «الدول الهامة» التي يدعو إليها د. إسماعيل صبري عبد الله! ولعل تآكل الشرعية الدولية لهيئة الأمم المتحدة ومجلس الأمن هذه الأيام. بخروج ممارسات بعض الدول الرأسمالية الكبرى الهامة على هذه المشروعية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية. فضلا عن القرارات التي اتخذتها أخيرا منظمة حلف شمال الأطلسي في اجتماعها الأخير[٢٦] في نيويورك أن يكون تجسيدا بارزا لهذا. وما أكثر الأمثلة الأخرى الدالة على ذلك.

وبرغم هذه الصورة «الداروينية الكاسحة» التي يصف بها إسماعيل صبري عبد الله للرأسمالية الكوكبية، فإنه يرى أنها الاقتصاديات القومية. ذلك أن الإمبريالية كما عرفها لينين هو تطور الرأسمالية إلى احتكارات كبيرة، مسيطرة على طابعها الأساسي. وكانت هذه الاحتكارات «تركز معظم نشاطها ـ كما يقول د. إسماعيل صبري عبد الله ـ داخل إطار إمبراطورية استعمارية وكانت ترفع علم الوطنية وتبذل كل الجهد في نمو الاقتصاد القومي في الدول الاستعمارية على حساب اقتصادات المستعمرات وشبه المستعمرات. وتحاول

حماية السوق القومية من المنافسة الخارجية بقدر الإمكان. وكان بعضها فروع داخل أراضى الإمبراطورية أساسا وأحيانا خارجها»(٢٧) ولهذا فقد اعتبرها لينين مرحلة جديدة من الرأسمالية. لارتباطها بهذه الإمبراطوريات القومية. على أن ظاهرة الإمبريالية هذه - كما يقول د. إسماعيل - ظلت حتى نهاية الحرب العالمية الثانية[٢٨]. ثم تطورت إلى رأسمالية كوكبية أو ما بعد الإمبريالية. إن الشركات الاحتكارية الكبرى أخذت تنتشر بعيدا عن سوقها الوطنية (يقصد تشكيل شركات متعدية الجنسية) تحت تأثير عاملين بالغي الأهمية: العامل الأول هو التخلي عن الحرب كوسيلة لحسم التناقضات في المصالح بين شركات تنتمي لدول مختلفة وذلك كان حتما بعد تصنيع أسلحة الدمار الشامل وفي مقدمتها القنابل النووية(...) أما العامل الثاني فكان حركة التحرر الوطني التي أنهت الإمبراطوريات الاستعمارية التي كانت سائدة حتى نهاية الحرب العالمية الثانية[٢٩].

وهكذا بنهاية الإمبراطوريات الاستعمارية ذات الكيانات القومية بسبب هذين العاملين يرى د. إسماعيل نهاية المرحلة الإمبريالية باعتبارها أحدث (أو أعلى) مراحل الرأسمالية. مع بروز مرحلة جديدة ما بعد إمبريالية.

وما أعتقد أن عشق د. إسماعيل صبري للاشتقاقات اللغوية. وتميزه فيها هو الذي جعله ينهي عهد الإمبريالية بنهاية عهد الإمبراطوريات! فكلاهما بالفعل من أصل لغوى واحد. وكلاهما يعبر بغير شك عن ارتباط بكيانات قومية رغم التوسع الاستعماري خارج هذه الكيانات. على أن مصطلح

الإمبريالية أبعد في دلالته الموضوعية من حدود هذه الكيانات القومية وإن تكن واردة في هذه الدلالة جزئيا. والانقطاع عن الانتساب أو الارتباط القومي في الشركات المتعدية في مرحلة الكوكبية أو العولمة، لم يتحقق بعد. والاحتكارات الكبرى المتعدية القومية الجديدة تكاد تتوزع بين ثلاث كتل رأسمالية رئيسية هي كتلة أمريكا الشمالية، وكتلة أوروبا، وكتلة الشرق الأقصى. وما تزال دول هذه الكتل الثلاث تلعب دورا مشتركا فيما بينها، أو فيما يتعلق بكتلتها الخاصة، لتدعيم وتغذية مشروعاتها اقتصاديا وسياسيا. ولا حاجة إلى أمثلة فما أكثرها وما أشدها وضوحا. ولهذا لا يمكن القول بانفصال هذه الشركات عن دولها الأم.. لسنا إزاء شركات بلا دولة أي شركات لا توجد خلفها دولة في اللحظات الحرجة على الأقل[٣٠]. وبرغم أن د. إسماعيل صبري عبد الله نفسه يقول في «توصيف الأوضاع المعاصرة» إن كل شركة تعد الكرة الأرضية ومن عليها سوقا فعلية أو احتمالية لها وتنافس غيرها في اقتسامها لا تتقيد باعتبارات حماية السوق الوطنية أو الدفاع عن مصالح الدولة العليا»[٣١] بل يلاحظ بالنسبة لنا في مصر أنه مع ازدهار أيديولوجية السوق اختفاء الوطنية كقيمة من سلوكنا وكلفظ من لغة حديثنا المكتوب أو المنطوق؟» أي تقلص صلاحيات الدولة القومية في الداخل والخارج[٣٢]. ومع ذلك فإنه يقول «لست ممن يتوهمون أن نهايتها قريبة»[٣٣] بل لعلنا نذكر ما سبق أن أشرنا إليه من دعوته «إلى ضرورة وجود السلطة السياسية الكوكبية للتوازن مع السلطة الاقتصادية المهيمنة على اقتصاد العالم كله. وأحدث ما يشير إلى ذلك سعي كثير من الدول الهامة إلى

وجود نوع من الضبط في حركة الأسواق المالية»[٣٤]. وما أريد أن أشير إلى معطيات أخرى في هذا الصدد. وأكتفي بالقول هنا بأن ظاهرة تآكل الدولة في البلاد النامية أكثر وضوحا وحدة من تآكلها في البلدان الهامة على حد تعبير الدكتور إسماعيل وهي نتيجة موضوعية كذلك لسيادة الاحتكارات الرأسمالية المتعدية القوميات. ولكنها تتم كذلك بشكل أوامري سياسي واقتصادي وعسكري مباشر أحيانا من جانب هذه البلدان الهامة المسيطرة على مقدرات العالم المعاصر.

(وسوف نعرض لمسألة الدولة القومية في البلاد النامية خاصة في إطار الوضع الراهن للعولمة في فقرة مقبلة.)
أليس معنى هذا أن الكيانات القومية وراء الاحتكارات متعدية القومية ما تزال قائمة وأن سيطرة هذه الاحتكارات متعدية القومية ما تزال تواصل بأشكال وأساليب مختلفة عدوانها واستغلالها وسيطرتها على البلدان النامية!؟ مما يتيح لنا القول بأن ظاهرة الإمبريالية التي تفسر بها لم يتم تصفيتها بعد. وإن اتخذت سمات أكثر تعقيدا والتباسا بل وشراسة؟!
أما العامل الآخر الذي يقول به د. إسماعيل تأكيدا على نهاية مرحلة الإمبريالية فهو التخلي عن الحرب كوسيلة لحسم التناقضات في المصالح بين شركات تنتمي إلى دول مختلفة. وأن ذلك كان حتميا بعد تصنيع أسلحة الدمار الشامل»

وأتساءل: هل يمكن القطع بالتخلي عن الحرب كوسيلة لحسم هذه التناقضات؟ ألا يمكن أن تتم بأشكال نظيفة بفضل توظيف ـ للأسف ـ المنجزات العلمية والتكنولوجية

الجديدة، توظيفا يحقق الأهداف الاستراتيجية بغير الدمار الشامل؟ أي «حرب حضارية» بحسب هذا التعبير المر اللاذع الذي استخدمه الدكتور نصر محمد عارف[٣٥] تكون حرب حضارية أذكى وأكثر تحضرا وتقدما وتقنية وفاعلية بكثير من مستوى هذه الحرب «الحضارية جدا» في العراق وصربيا!!.. ولكن من قال إن الحرب العالمية متوقفة!؟ إنها تدور وإن يكن بأشكال وأساليب وتجليات مباشرة وغير مباشرة سياسيا واقتصاديا وثقافيا بل وعسكريا كذلك؟! إنها حرب تدور بين الدول الرأسمالية القومية الكبرى وشركاتها المتعدية القوميات(؟!) وإن تمت في ساحات بلدان قومية أخرى. سواء كانت من البلدان النامية أو المتقدمة نسبيا. إن ما يجرى من صراعات عسكرية في يوغسلافيا ـ كوسوفا وفي أفريقيا بين «الدول ـ القبائل». وفي آسيا دولتي الهند وباكستان. وما يتم من عدوان مستمر على العراق. وما يتحقق من تواطؤ سافر مع العدوان والتوسع الإسرائيلي المستمر ضد الشعب الفلسطيني. ومحاولة مستمرة لاحتواء البلاد العربية وعرقلة وحدتها وتنميتها التصنيعية المتقدمة. ومن احتلال أمريكي مستمر ومدفوع الأجر لمناطق البترول في الخليج بزعم استمرار الدفاع عنها. والاستقواء بهذا الاحتلال على بقية الدول الرأسمالية الكبرى الأخرى وتأكيد الهيمنة الأمريكية. فضلا عن التناقض بين المصالح الاقتصادية والتجارية والتوجهات الثقافية (الاستثناء الثقافي في اتفاقية الجات) فيما بين الدول الكبرى وشركاتها المتعدية القومية. وفيما بينها وبين الدول النامية.

وماذا يعني مفهوم التحالف الاستراتيجي الذي أقرته اتفاقية رؤساء الدول والحكومات المشاركة في اجتماع مجلس شمال الأطلسي في واشنطن في ٢٣-٢٤أبريل ١٩٩٩؟ إنه لا ينزع اختصاصات ميثاق هيئة الأمم المتحدة في نطاق مجاله الأوروبي ـ الأمريكي المحدود بل في نطاق العالم أجمع. بل يدعم اختصاصاته بكفاءاته العسكرية أسلحته التكنولوجية المتقدمة بما فيها الأسلحة النووية.

العولمة نقلة نوعية وكيفيه في نمط الإنتاج الرأسمالي

إنه يعبر عن قوة ردع عسكرية وسياسية في مواجهة أي محاولة للمساس في ـ أي بقعة في العالم ـ بالمصالح العليا المباشرة وغير المباشرة للدول الموقعة على هذه الاتفاقية. بل هي أداة لتحقيق أهدافها السياسية عسكريا إذا دعت الضرورة إلى ذلك. إنه الذراع العسكري للعولمة الرأسمالية وإن تكن متمركزة شكليا في الدول الكبرى الأوروبية وفي أمريكا الشمالية. وهي ليست موجهة ضد البلدان النامية فحسب. بل ضد أي اتجاهات للخروج أو التمرد على المشرع الرأسمالي المعولم من داخله أو من خارجه. إن المرحلة الراهنة لنمط الإنتاج الرأسمالي في صورته المعولمة. تعتبر بالفعل نقلة كيفية متطورة لهذا النمط في أبعاده الثلاثة السياسية والاقتصادية والثقافية. وخاصة في سيطرته المتفردة على سوقه العالمية الموحدة. كما تعتبر نقلة كيفية

كذلك في تكوين شركاته الاحتكارية المتعدية القوميات، وفي منجزاته العلمية والتكنولوجية التي تعد ثورة في مجال المعرفة والثقافة من ناحية، وفي مجال تطوير قوى الإنتاج من ناحية أخرى. إلا أن هذه النقلة الكيفية والثورية في هذه المجالات جميعا، لا تنفي ما يحتدم داخل هذا النمط الرأسمالي في صورته المعولمة من صراعات وتناقضات حادة بين شركاته ودوله المختلفة، وبينه وبين البلاد النامية، فضلا عن استمرار السمة الجوهرية لهذا النمط الإنتاجي الرأسمالي، وأقصد بها الصراع الطبقي في السياق القومي، ثم في السياق العالمي كذلك.

وإذا كان الأمر كذلك، فهل نقول ما يقوله د. إسماعيل أن الكوكبية أو العولمة مرحلة ما بعد الإمبريالية، أم نقول إنها أعلى مرحلة متطورة للإمبريالية بل تكاد تمهد لمرحلة انتقالية جذرية أخرى؟ والقضية هناك ليست مجرد اختيار نظري بين رؤيتين، وإنما تتعلق إلى جانب ذلك، أساسا بالموقف العملي الذي يترتب على اختيار إحدى هاتين الرؤيتين: إما السعي إلى تكوين سلطة سياسية كوكبية للتوازن مع السلطة الاقتصادية المهيمنة على اقتصاد العالم كله، تقوم بتشكيلها وإدارتها الدول «الهامة» في هذا الوضع العالمي الراهن (ما بعد الإمبريالي) لإيجاد ضبط في حركة الأسواق المالية، وتنمية التكامل الإقليمي بين الدول المتجاورة والمتشابهة في مستوى التقدم المعرفي والاقتصادي، وتنمية أشكال عن الحكم المحلي الديمقراطي في مجتمع يحكمه القانون وحقوق الإنسان، حلا لمشاكل الأقليات والقوميات

فضلا عن السعي إلى تحقيق تضامن عمال البلاد المتقدمة مع عمال البلاد النامية في نضالهم من أجل الديمقراطية والحريات الديمقراطية وتحسين الأجور والتأهيل والتدريب إلى غير ذلك»[٣٦] وهذه هي الرؤية الأولى. وإما الرؤية الثانية وهي السعي إلى تأسيس نمط إنتاجي إنساني معولم آخر بديل، بل نقيض لهذا النمط الرأسمالي الإمبريالي أي عولمة مضادة - على حد تعبير د. عبد السلام المسدي[٣٧]. هذه العولمة التي تتمثل اليوم في العديد من الكتابات والندوات والمؤتمرات الفكرية والتنظيمات السياسية والهيئات الاجتماعية والمواقف النضالية في أنحاء مختلفة من عالمنا المعاصر.

هذه هي القضية.؟ ولا شك أن «الرؤية الأولى» التي يقول بها د. إسماعيل والتي يعتبرها مرحلة بعد الإمبريالية، بالإضافة إلى ما يقترحه لهذه المرحلة من إجراءات عملية، لا تعني أنه يغلق الباب أمام مرحلة بل مراحل أخرى تالية لها ومغايرة كيفيا. فالرأسمالية - كما يقول مستندا إلى فكر لينين - «تتطور باستمرار تطورا كميا في الأصل، ولكنه يؤدي إلى تطور كيفي ينقلها من مرحلة إلى مرحلة».

العولمة المضادة وتجاوز حدود الرأسمالية

ولعلنا نتبين «الرؤية الثانية» في تحليل د. سمير أمين للوضع الرأسمالي العالمي الراهن وإن كان يضعها في شكل تساؤل ملح! ونكتفي بعرض مختصر لتحليله كنموذج للكتابات اليسارية عامة. ذك أن التوجه العام المنهجي والنظري في كتابات د. سمير أمين - كما سبق أن ذكرنا - لا يختلف جوهريا

عن بقية الكتابات اليسارية وبينها كتابات د. إسماعيل صبري عبد الله نفسه إلا في بعض الصياغات النظرية والمواقف العملية. فكتابات د. سمير أمين عامة تتسم بالميل الشديد إلى التحديدات النظرية العامة وإلى استخلاص المواقف العملية منها. لا يختلف سمير أمين فكريا حول تطور الرأسمالية من رأسمالية تجارية إلى صناعية إلى مالية إمبريالية إلى رأسمالية معولمة في المرحلة الراهنة. على أنه يقسم الفكر الرأسمالي إلى ثلاث مراحل أساسية:

المرحلة الأولى: تمتد من ثمانينيات القرن التاسع عشر إلى عام ١٩٤٥. ويقترح تسميتها بالفكر الليبرالي الوطني للاحتكارات. ومصطلح الليبرالية عنده يعني اقتناع الفكر بأن الأسواق الاحتكارية هي المسئولة طوال هذه المرحلة عن ضبط الاقتصاد ولو في إطارات سياسات ملائمة للدولة من جانب. وممارسة الديمقراطية السياسية البورجوازية من جانب آخر[٣٩]. أما وصفها بالوطنية فيعني عنده «تفوق اعتبار المصالح الوطنية. وعلى أساس هذا الاعتبار تم إضفاء مشروعية للسياسات التي تقوم الدولة بها من أجل تدعيم موقع الأمة في المنظومة العالمية(...) فالدولة موجودة من أجل إدارة التكتل المهيمن وتأطير الأسواق وإدارة المنافسة الدولية[٤٠]» ثم دخل هذا الفكر في أزمة عندما دخل النظام القائم نفسه - كما يقول سمير أمين - في أزمة. أي عندما أدى احتدام المنافسة الاقتصادية إلى الاصطدام العسكري في الحرب العالمية الأولى. وما تلى ذلك من قيام الفاشية التي تنازلت عن الديمقراطية ولكنها لم تتنازل عن الاحتكارات أو عن القومية بل بالغت فيها. ثم ترتب عن الفاشية تحول

هام في العلاقات الاجتماعية لصالح الطبقات العاملة التي كسبت مشروعية لا سابق لها. كما أخذت شعوب المستعمرات تنجز انتصارات في حركة تحررها. وكسب النظام السوفيتي احتراما لدى شعوب العالم. ولهذا يرى سمير أمين أن الفكر الذي ساد من ١٩٤٥ إلى ١٩٨٠ قد أقيم - جزئيا على الأقل - على أساس نقد الليبرالية أو الكينزية - كما يقول. وإن لم يخرج عن إطار الرأسمالية[١]. ولهذا أسماه سمير أمين الفكر الاجتماعي الوطني الذي «فعل فعله في إطار نمط من العولمة المنضبطة[٢]» وقد تحقق خلال هذه المرحلة «تقدم ملحوظ في مجال الحقوق الاجتماعية الخاصة المدعمة للحقوق العامة مثل الحق في العمل وقوانين العمل وحق التعليم والصحة والضمان الاجتماعي وإقامة نظم المعاشات وتحسين أوضاع النساء في العمل وخارجه»[٣].

ثم نشبت أزمة خلال الثمانينيات في المجالات الثلاثة: في دولة الرفاهة الكينزية في البلاد الرأسمالية. وأزمة في النظام السوفيتي وأزمة في مشروع البلدان النامية أو مشروع باندونج كما يسميه سمير أمين. أدت إلى انهيار نمط الفكر الاجتماعي الوطني المندرج في «إطار العولمة المنضبطة». وقام فكر ليبرالي جديد غير اجتماعي يعمل في إطار عولمة غير منضبطة يسميه سمير أمين «ليبرالية جديدة معولمة يغلب عليها طابع الفوضى» يتسم بالخصخصة والانفتاح والصرف العائم وتخفيض مصروفات الدولة وإلغاء التقنين من أجل إطلاق مطلق الحرية لفعل السوق»[٤]. ولهذا فإن الادعاء بأن النظام الجديد المزعوم - كما يقول سمير أمين - قائم على

الميول الأمية البعيدة عن القومية المتطرفة يظل كلاما على ورق. إذ أن القوى العظمى «ولاسيما الولايات المتحدة تلجأ إلى استخدام قوتها أكثر مما كان عليه الأمر سابقا وذلك في جميع المجالات من العسكري إلى الاقتصادي»[٤٥].

ويرى سمير أمين أن هذا الفكر لا مستقبل له. بل هو عرض من أعراض الأزمة وليس حلا لها. ولهذا يتساءل! «هل من الممكن تصور الخطوط العامة لخطاب معارض صحيح متماسك فعال. يتمتع بالمصداقية المطلوبة»؟ ويكتفي بتأكيد «أن الخطاب المعارض لن يكتسب طابعا جذريا إلا إذا اتخذ موقفا صريحا دون لبس فيه من المبادئ الأساسية التي تقوم عليها الرأسمالية. وأولها الاستلاب الاقتصادي السلعي[٤٦]» أو بتعبير آخر «ضرورة تجاوز حدود الرأسمالية[٤٧]» ويبدأ البحث عن إجابة موضوعية عملية تخرجنا من الفوضى وتفاقم التناقضات في العولمة الراهنة إلى عولمة أخرى.. مضادة؟!

ولكن ما هي هذه العولمة المضادة؟

هل هي العولمة المضادة في جوهر بنيتها للبنية الرأسمالية كما يتطلع ويؤكد سمير أمين والفكر اليساري عامة. أم أن مضادتها ومناقضتها تتم ـ لا بنقد فكرة رأس المال. وإنما بنقد بعض ممارساتها. أي على حد تعبير الدكتور المسدي ورؤيته «ومواجهتها من الداخل. ببيان انتقاضها طبقا لقوانين رأس المال ذاتها. وطبقا على وجه الخصوص لقانون المنافسة وما

يستوجبه من أشراط تدور على مشاطرة الأرباح ووظائف التضخم المالي ونواميس تنشيط الاستهلاك. كما تدور كذلك على معادلتين جوهريتين هما: توازنات القيمة بين المواد الخام الأولية ومواد المنتجات النهائية. وتوازنات القيمة بين أموال المستثمرين وخبرات الفنيين مما لا يحول أبدا بين كافة الكفاءات البشرية على مستوى الخبرة المتخصصة ورغبة الإنسان في الالتحاق بركب المستثمرين. انطلاقا من دراية عالية وخبرة راقية(٤٨). أي إصلاح البيت الرأسمالي من الداخل؟! أين الضحية في مثل هذه العولمة؟!

أم أن العولمة المضادة هي طريق ثالث بين الرأسمالية والاشتراكية أو الشيوعية كما يعرضها الأستاذ سيد ياسين(٤٩) في دراساته ومتابعاته المختلفة للحوار العالمي الدائر حول العولمة وحول الطريق الثالث. خاصة بهدف الخروج من مأزق الاستقطاب الأيديولوجي الحاد بين الرأسمالية والاشتراكية أو اكتشاف طريق وسط بين إيجابيات الرأسمالية وسلبيات الاشتراكية كما يقول. أو الجمع بين الحرية الفردية في المشروع الرأسمالي. مع مراعاة البعد الاجتماعي من عدالة ومشاركة ديمقراطية حقيقية في مواجهة الدولة؟ هل هذا الطريق الثالث الذي تتبناه اليوم قيادات أغنى الدول الرأسمالية الكبرى وتتغنى به. هو عولمة مضادة. أم هو مجرد قناع كينزي مستلهم من الثلاثينيات ليعبر عن أيديولوجية توفيقية أو انتقائية لتكريس الرأسمالية عمليا. وإخفاء حقيقتها نظريا بهذا الضباب الأيديولوجي؟! أم «يندرج تحت ما يطلق عليه الديمقراطية التشاركية التي تلعب فيها مشاركة الجماهير دورا بارزا على حسب فكرة التمثيل السياسي والإنابة

التقليدية» أم «أن الطريق الثالث لم يقدم حتى الآن نظرية متكاملة الأركان(...) وأنه مجرد خطوة أخرى - وإن كانت بالغة الأهمية في مجال التجريب السياسي في عالم ما بعد الحرب الباردة»[٥٠].

ولكن.. لماذا البحث عن العولمة الضد والطريق الثالث والتوفيقية وإخفاء الحقيقة خلف الضباب الأيديولوجي؟

هل العولمة مرادفة للحداثة؟

لماذا لا نكون نحن العرب «صرحاء مع أنفسنا ونعترف بأن هذه العولمة هي الحداثة نفسها تطورت وتحولت وأعادت صياغة نفسها وأخذت تشكل العالم من حولنا(...) إن العولمة استكملت تحديث العالم، حولته إلى مجال تبادل وحيد ومندمجا، فتتداول فيه البضائع والتقنيات والأفكار والرساميل. والمجموعة البشرية تعيش كلها وبشكل يكاد يكون كاملا في مناخ الحداثة». هذه بعض كلمات ومعان من مقال ضافٍ بعنوان «من تحدي إسرائيل إلى تحدي العولمة: نظرية الفرز في مواقف النخبة»[٥١] نشرته جريدة الحياة التي تصدر في لندن. وشارك في كتابته كل من د. صالح بشير ود. حازم صاغية» والمقال يشكو من قصور خطاب العولمة عندنا في طوره الراهن عن الإحاطة بها، سواء كان خطابا رفضيا أو انتقائيا أو حتى إشاديا بسذاجة. ويرجعان ذلك القصور إلى العجز عن استكناه ما تمثله العولمة من تحول كبير، وهو

تصور عائد بدوره - كما يقولان - إلى ذلك الإشكال المزمن في علاقتنا بالحداثة. ذلك أننا كما تعاملنا مع الحداثة منذ أن وفدت إلينا - دون استئذان - بممانعة وانتقائية وحرفية عنيدة صماء. نتعامل اليوم مع العولمة التي هي - في تقديرهما - الحداثة نفسها تطورت وأعادت تشكيل العالم كله بمقتضاها. وسؤالهما لنا: «هل نقبل بالحداثة أم نعرض عنها باعتبار أنها منتوج غاز ومؤامرة للسيطرة الغربية. أم نقابلها بالانتقاء. كيف يمكننا أن نتحول إلى موقع إنتاج الحداثة أو المساهمة في إنتاجها حقا. إنهما يعترفان بأننا أخذنا باقتصاد السوق وإن يكن مصطبغا بالفساد وبرأسمالية الشنطة. وانخراطنا في قنوات وأطر الانتظام الحديثة من أحزاب ونقابات ومنظمات مجتمع مدني(...) إلا أن حنيننا الحقيقي عالق في العشيرة والطائفة والحي».

ولا شك في صحة ما يرصدانه من أن بلادنا العربية بمستويات مختلفة ومتراوحة ما تزال تعيش في مرحلة أوضاع ما قبل الحداثة. اللهم إلا في بعض المظاهر والظواهر الهامشية والنخبوية أو المزدوجة أو المشوهة للحداثة. ولكنهما - في الحقيقة - يطلقان هذا الحكم مجانيا دون أن يحددا أسبابه وعوامله الذاتية والموضوعية الداخلية والخارجية التي أسهمت وما تزال تسهم في تكريس هذه الأوضاع! بل لا يكشفان عن الحقيقة الموضوعية للعولمة. باعتبارها مرحلة متطورة عليا من الرأسمالية الاحتكارية التي أصبحت تسود العالم كله بشركاتها المتعدية القومية ودولها الكبرى المساندة لها والمستفيدة منها على حساب

شعوب العالم وخاصة البلدان النامية. على أن الغريب المناقض لكل أدبيات الفكر السياسي والفلسفي الحديث هو جعلهما العولمة مرادفة للحداثة ولهذا يضيفان على العولمة كل القيم الجليلة للحداثة مثل الديمقراطية والتقدمية والعقلانية والاستنارة والعلمانية التي صاحبت النشأة الأولى للرأسمالية. والتي أخذت تتهمش وتغيض مع هذه المرحلة الاحتكارية من الرأسمالية المعولمة. وتسود فيها قيمة أخرى متوافقة معها ومعبرة عنها أيديولوجيا وهي ما بعد الحداثة. كما سنعرض لذلك فيما بعد. إن الكاتبين الفاضلين يخفيان الطابع الرأسمالي الاحتكاري التوسعي للعولمة. ويلبسانها ثوب الحداثة التي خلعته الرأسمالية منذ مراحل سابقة مبكرة. وتلبسه وتناضل من أجله وتجدده كل القوى الإنسانية المناهضة لهذه الرأسمالية المعولمة.

إسرائيل في خدمة العولمة الرأسمالية

على أن الملاحظ في مقال الكاتبين أنهما يركزان على معنى أجملاه في نهاية مقالهما في نقدهما لقصورنا نحن العرب عن الانخراط في الحداثة. ذلك أن «حنيننا الحقيقي عالق في العشيرة والطائفة والحي» ثم فجأة يضيفان: «ونحن نقبل على اتفاقات السلام نفاوض عليها ونوقعها وفق أسوأ الشروط وأقساها. بيد أننا لا نكف عن التحدث حديث حرب نحن أول من يعرف عجزنا عن خوضها(...) مراوحين بين مشاعر الهزيمة والإحباط وبين فورات رفضية عناء» ثم يضيفان

والخشية الآن هي أن يتكرر أمرنا مع إسرائيل مع العولمة وهي ليست بالضرورة معارضة مع العرب ومصالحهم، تعارض إسرائيل»!

ماذا تعني هذه الكلمات التي يتوجان بها مقالهما؟
ماذا ينكران على العرب في موقفهما من إسرائيل؟ هل ينكران عليهم، علينا، التمسك بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني في حدود القرارات الشرعية للأمم المتحدة والتي ترفضها إسرائيل، بل ترفض تطبيق ما وقعت عليه ووقعت عليه دول كبرى من اتفاقيات برغم هزالها الشديد؟ هل ينكران المطالبة برفض التطبيع معها حتى تلتزم بتنفيذ هذه الاتفاقات وغيرها من اتفاقات سابقة؟ هل يطالبان الأمة العربية بالسكوت على ما تواصل إسرائيل ارتكابه من جرائم ضد حقوق الشعب الفلسطيني من هدم لمساكن وإقامة لمستعمرات جديدة إلى غير ذلك. وعن أي عرب يتحدثان؟ الشعب الفلسطيني، والشعوب العربية، أم السلطات العربية؟ ثم أي موقف يطالبان به العرب إزاء العولمة؟ ألا يدرك هذان الكاتبان اللامعان أن الأمة العربية كلها بأرضها وسمائها وبترولها وتجارتها وسياستها الاقتصادية وممارساتها الدبلوماسية، وثقافتها محاصرة ومسكونة بهذه العولمة الرأسمالية؟ ولهذا فالمسألة ليست قضية نظرية تقبل أو ترفض أو تعلق، بل هي واقع موضوعي مفروض سائد مسيطر. أليس من حقنا بل من واجبنا أن نرفض التبعية وأن نقاومها، وأن تكون لنا أسئلتنا وشروطنا ومشروعاتنا الخاصة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية الخاصة

النابعة من مصالحنا الذاتية، والتي نواجه بها ما تفرضه العولمة الرأسمالية علينا ـ لا من حداثة كما يتصور الكاتبان الفاضلان ـ وإنما من قيود وحدود على تنميتها وتصنيعنا وتجارتنا ووحدتنا القومية، وخصوصيتنا الثقافية لنبقى سوقا استهلاكية لمنتجاتها، وأداة لمخططاتها ومشروعاتها وتوسعاتها السياسية والاقتصادية والثقافية. إن رفضنا لهذه التبعية ومقاومتنا لها هو المعنى الموضوعي الحقيقي لحداثتنا المجهضة.

على أن الأمر الذي يدعو إلى التأمل على الأقل، هو أن هذين الكاتبين البارزين لا يدركان أن السياسات والممارسات الإسرائيلية إنما هي تجسيد أمين مباشر لمصالح العولمة الرأسمالية ومنطقها «الحداثي» الجديد في المنطقة العربية! ولهذا فلا محل لخشيتهما «من أن يتكرر أمرنا مع إسرائيل مع العولمة»، كما يقولان، ذلك أنه يتكرر بالفعل بفضل حكمة وشدة أدب وانضباط وولاء أنظمتنا العربية، بصرف النظر عن حديث الحرب ومشاعر الهزيمة وفورات الرفض الرعناء التي يسخر منها الكاتبان المستنيران، وأضيف إليها من جانبي: المقاطعة ورفض التطبيع والمقاومة الفكرية والسياسية والنضالات العملية إلى حد الاستشهاد التي تقوم بها جماهير الشعب الفلسطيني واللبناني وشعوب الأمة العربية جميعا ومثقفوها بمستويات مختلفة، وتساندهم فيها قوى عديدة واعية شريفة في أنحاء العالم.

وقد نجد العذر لفكر هذين الكاتبين عندما نجد معكوس هذا الفكر تماما لدى طائفة من المثقفين العرب. ينبع معكوس فكرهم هذا من مفهوم خاص للدين الإسلامي! فإذا كان هذان الكاتبان يمجدان العولمة باسم الحداثة، فإن هؤلاء المثقفين الإسلاميين يمجونها باسم الحداثة أيضا! طرفان متناقضان في سوق الفكر العربي وعملتهما واحدة!.

انعقدت ندوة بين يومي ٢٩-٣٠ يونيه ١٩٩٨ ندوة بعنوان «الإسلام والعولمة» صدرت في كتاب بنفس العنوان[٥٤].

وقد شارك في الندوة وفي الكتاب أبرز رموز الحركة الإسلامية في مصر مثل الأستاذ عادل حسين ود. محمد عمارة ود. عبد الوهاب المسيري وجمال البنا ود. محمد السيد الجليند ومحمد إبراهيم مبروك ود. محمد مورو وغيرهم.

ولعل الدكتور المسيري أن يكون في هذه الندوة من أبرز المجتهدين في تحديد الأساس النظري للموقف الإسلامي أو الديني عامة من العولمة. فهو يرى أن العولمة وهي حضارة الغرب بشقيه الاشتراكي والرأسمالي كامنة في منظومة الاستنارة والفكر المادي والعلمانية. وهي مصطلحات مرادفة لمصطلح «الحداثة» الذي يستخدمه د. المسيري في كتابات أخرى بنفس المعنى. على أنه كانت الحداثة عند الأستاذين صالح بشير وحازم صاغية ذات دلالة إيجابية، فإن الحداثة أو الاستنارة والمادية والعلمانية عند د. المسيري ذات دلالة سلبية. إنها كما يرى قيم مادية تنفي الخصوصية الإنسانية

وتحاول أن تطرح رؤى تدور حول السوق. أي تدور حول القيمة التي جوهرها الإنسان الاقتصادي والإنساني الجسماني"[٥٣].

ويرى د.المسيري أن الحضارة الغربية التي كانت تتطلع لإنشاء حضارة ضخمة تسود العالم أخذت تتراجع مع انهيار الاشتراكية وتأزم الرأسمالية وتتجه اليوم إلى الإغواء بدلا من المواجهة. وذلك بأن تخبر الناس أننا سواسية وأن هناك نظاما عالميا جديدا وأن هناك عدلا وحقوقا للإنسان وأن العالم أصبح قرية واحدة. ويقول د. المسيري إن هذه أكاذيب وإن العولمة التي نعرفها تتمثل في الهامبورجر والكوكاكولا والماكدونالد[٥٤] وما أشبه. ومع ورقة الأستاذ محمد إبراهيم مبروك نجد تفصيلا أكثر من كلمة د. المسيري التي كانت ارتجالية فيما يبدو. وكلمة الأستاذ مبروك وإن تكن امتدادا متطورا لها. فالعولمة عنده هي تعاظم شيوع نمط الحياة الاستهلاكي الغربي وتعاظم آليات فرضه سياسيا واقتصاديا وإعلاميا وعسكريا. ويرى أن العولمة تكتسب عالميتها من مدى اتساع قدرتها على فرض هذا النمط على شعوب العالم. وليس على أساس كونها واقعا فعليا يحيط بالشعوب والبلدان"[٥٥]. ولهذا فإن طرح القضية ـ كما يقول ـ على أساس أنها مجرد صراع حول المصالح الاقتصادية يمثل تغييبا لوعي الشعوب الإسلامية على وجه الخصوص! باعتبار أن القضية لا تمثل غير تنازع على مصالح في إطار المنظور المادي للوجود وهذا ما يخالف الغايات الإسلامية التي تتجاوز الغايات المادية الاستهلاكية إلى غايات أرحب تواصل الدنيا بالآخرة(...) فإن أوليات المصالح الاقتصادية في الإسلام تتحدد تبعا للغايات العقائدية المستهدفة من

السعي الإنساني في التصور الإسلامي[٥٦].

ونلاحظ هنا أن نقد العولمة عند كل من د. المسيري والأستاذ مبروك يتأسس منهجيا على الحكم الغائي القيمي الأخلاقي والديني. ولا يصدر عن تحليل موضوعي لآلياتها. على أن الأستاذ مبروك يتجاوز هذه الحدود الغائية القيمية ويشير إلى «الناحية الاقتصادية البحتة» على حد تعبيره مؤكدا أن الحلم التبشيري الإغوائي لدعاة العولمة بتعميم نموذج الإنسان الاستهلاكي الغربي ليس سوى فانتازيا خادعة. لأن موارد العالم أجمع لا تكفي لتحقيق ذلك النموذج[٥٧]!!.

والحق أن موارد العالم تكفي بل قد تفيض عن احتياجات شعوب العالم. وخاصة في ظل التطورات العلمية والتكنولوجيا الحديثة. فالقضية لا تتعلق بوفرة الموارد أو ندرتها بقدر ما تتعلق أساسا بطبيعة العلاقات الإنتاجية الاستغلالية السائدة التي هي جوهر النمط الإنتاجي الرأسمالي وخاصة في صورته الاحتكارية المعولمة. ولهذا فالمسألة ـ كما يقول بحق الأستاذ مبروك بعد ذلك ـ ليست فقط تحقيق مصالح الدول الغنية على حساب الدول الفقيرة(...) ولكن تحقيق مصالح النخب الرأسمالية في تلك الدول والنخب الحليفة لها في الدول الأخرى على حساب كل شعوب العالم(...) ومن ناحية أخرى فإن الالتزام بقانون السوق الذي يحكمه الأقوى واستهداف الجانب الربحي دون أية اعتبارات أخرى وعمل آليات العولمة في تقليص سلطات الدولة لحساب أقوياء السوق وتخفيض التأمينات الاجتماعية وإهدارها. كل ذلك يعني تركيز الثروة

في يد النخب المسيطرة على حساب الشعوب حتى داخل الدول الغنية ذاتها[٥٨]. ولكن الأستاذ مبروك سرعان ما يترك هذه الأرضية الموضوعية للنظام الرأسمالي المعولم، ليعرض للفكر الذي يقود الحضارة الغربية منذ الربع الأخير من القرن التاسع عشر حتى الآن. فيشير إلى تشكل الحضارة الغربية منذ عصر النهضة في إطار الفكر العلماني الذي ينطلق - كما يقول - من الأسس المعرفية الإغريقية التي تقتصر على العقل وخبراتها في إدراك الحقائق وتصريف الأمور[٥٩].

ولقد انتصرت المشروعات الفكرية المادية والمنظومات العقلانية والأخلاقية لتلك المشروعات المادية وبرزت المشروعات الحداثية كانعتاق - كما يقول - ضد الرؤى الدينية والمشروعات التأملية الهيجلية إلى أن توج القرن التاسع عشر بأفكار وليم جيمس البرجماتية التي أسقطت الحقيقة وعملت على اختزالها في مفهوم «المصلحة». وهكذا انتقل مركز الثقل الغربي بوجه عام إلى الفكر البرجماتي الأمريكي[٦٠] الذي يسود اليوم من «خلال آليات الغرب الأمريكي الإعلامية المسيطرة، التي تنبعث «أشد الرغبات الاستهلاكية سعارا في نفوس الناس في الوقت الذي يتم فيه إغراؤهم بتحطيم كل المبادئ والقيم في سبيل تحقيق تلك الرغبات». ومن هذا التحطيم للمبادئ والقيم تبرز نزعة ما بعد الحداثة التي ترفض «كل فلسفة تقوم على النسق الكلي أو مفهوم التاريخ أو على مفهوم التطور فضلا عن الأساس الموضوعي للمعرفة» ويذكر الأستاذ مبروك نصا للدكتور المسيري يقول فيه إذا كان الحقيقي هو «العقلاني (المادي) في عصر

التحديث. وهو المادي المتغير في عصر الحداثة. ففي عصر ما بعد الحداثة لا يوجد أي أساس للتمييز بين الحقيقي والزائف. وبالتالي فلا حقيقي ولا زائف[11]» ويخلص الأستاذ مبروك إلى أن الفكر الكامن وراء العولمة هو الفكر البرجماتي النفعي الإلهائي ولكن يزاحمه الآن ويقف خلفه في وعي العقول الغربية المفكرة الفكر الما بعد حداثي الذي يتضمن من بين ما يتضمن البعد التفكيكي التدميري[12].

ولكن يبقى السؤال: ما العمل؟ يقول الأستاذ مبروك إن الإسلام بمنظومته الرسالية لا يستطيع (أن يقف) مكتوف الأيدي أمام ما تمارسه العولمة الأمريكية من سحق للشعوب وتحطيم للكينونة الروحية للإنسان. ثم يضيف «ولكننا يجب أن نعترف أن بلوغ الإسلام تلك الأهداف يتطلب شروطا محددة» تتمثل في وجود القادة القادرين على اتخاذ القرارات الشجاعة المستقلة في ظل ضغوط العولمة البالغة القسوة(...) ويتطلب قبل كل ذلك اجتهادا فكريا نشيطا ومبدعا يقصر عنه الفكر الإسلامي الآن وليس أمامنا إلا أن نبلغ تلك القدرات أو نرتضي بفرضيات العولمة لنعش في جحيم القهر والعبودية إلى الأبد»[13].

ولا شك أن هذه الخاتمة لتحليل د. مبروك للعولمة تستحق التقدير لما تتضمنه من روح نقدية وتأكيد على حاجة الفكر الإسلامي إلى اجتهاد نشط ومبدع في مواجهة الأوضاع العالمية الراهنة. هذا إلى جانب تجاوز د. مبروك الاقتصار على الأحكام الغائبة والأخلاقية في تحليله لظاهرة العولمة.

وتحديده للأسس الموضوعية وأكاد أقول المادية للرأسمالية في مرحلتها المعولمة. فضلا عن تمييزه الصحيح عامة بين الحداثة وما بعد الحداثة وإن كان لا يرى في الحداثة شأنه في ذلك شأن د. المسيري - إلا جانبا معتما معاديا للقيم الروحية والدينية والإنسانية عامة. وهي رؤية في تقديري قاصرة ومجحفة لمفاهيم الحداثة والعقلانية والعلمانية والمادية عامة. تستبطن ثنائية ضدية استبعادية حادة - أكاد أقول ديكارتية - بين المادة والروح. بين الجسد والعقل بين العلم وإنسانية الإنسان! ولعل هذه الرؤية الثنائية الاستبعادية للمفهوم الموضوعي للحداثة والمادية هي التي تعرقل الاجتهاد الإسلامي الفكري المبدع لكشف آليات الرأسمالية عامة والرأسمالية المعولمة خاصة. وبالتالي تعرقل حسن مواجهتها والاكتفاء بإدانتها ورفضها أخلاقيا وقيميا أو - كما يحدث - الاندماج المالي في مشروعاتها[١٤]. على أننا قد نجد الرؤية الموضوعية للعولمة أكثر وضوحا وتحديدا في مقالة د. رفعت العوضي الذي يرى أن العولمة هي المرحلة الأخيرة للنظام الرأسمالي العالمي، وأن الأزمة التي يعانيها العالم في الكثير من مناطقه هي أزمة الرأسمالية نفسها وهو إذ يقترح النظام الاقتصادي الإسلامي. يحرص على تأكيد دور الدولة وتحديد الإسلام للمشكلة الاقتصادية في أمرين هما الإعمار مع عدالة التوزيع فضلا عن ضرورة مشاركة الشعوب في المشاكل الاجتماعية[١٥]. ويلتقي الأستاذ جمال البنا الذي يرى أن «الهدف الوحيد الذي تعمل له كل قوى العولمة هو أن يصبح العالم سوقا واحدة مفتوحة دون جمارك أو حسابات بحيث يمكن للمنتجات الأوروبية الأمريكية(...)

أن تجد لها مشترين. وأن يتم هذا على أنقاض الصناعات والمنتجات القومية التي لا تتمتع بمزايا المنتجات الأوروبية الأمريكية»[١٦].

ويرى أنه «كان وجود الاتحاد السوفيتي ومنظمة الدول الاشتراكية يعوق انطلاقة وحش العولمة. فلما تهاوى الاتحاد السوفيتي انفردت الولايات المتحدة وانفسح أمامها المجال لأسوأ صور الاحتكارات والعربدة»[١٧] وعندما يقترح د. رفعت العوضي مواجهة تكتل بنوك العالم الرأسمالي بتكتل «اقتصادي يجمع كل الدول العربية والإسلامية وأن ما هو قائم بالفعل من هيئات مثل مؤتمر العالم الإسلامي يصلح أن يكون بداية لذلك التكتل» يرد عليه الأستاذ جمال البنا بأن «مؤتمر العالم الإسلامي هو مؤتمر حكومات وكثير من الأنظمة قد تكون في ذاتها هي العقبة في سبيل توحيد الشعوب وانطلاقها إلى الأهداف الكبرى. ولذلك فأنا أتصور أنه ينبغي الإعداد لعمل تكتل جماهيري بين هذه الدول بصرف النظر عن موقف الحكومات. فالشعوب هي المناطة في الأساس لسياسة الإنماء والتكتل والمواجهة وليست الحكومات القائمة[١٨].

ويلتقي د. محمد عمارة مع الكثير من هؤلاء المفكرين الإسلاميين في التفرقة بين العالمية والعولمة. فيرى أن العالمية هي التي تمثل الأفق الإسلامي. لأن الإسلام دعوة عالمية منذ المرحلة المكية. وبالتالي فإن العالمية ليست غريبة عن الرؤية الإسلامية. بل الرؤية الإسلامية نزاعة إلى الرؤية العالمية انطلاقا من أن الإسلام هو الرسالة الخاتمة والعالمية.

والعالمية كما يرى تمثل حضارات متعددة متميزة أي ليست متماثلة أو منغلقة معزولة ومعادية وإنما هناك نوع من الخصوصية ونوع من التشابه[69]. أما ما يفرض الآن باسم العولمة فليس عالميا، إنما هو الرؤية الغربية، النظام الغربي[70]!

ويتساءل د. عمارة: لماذا الغرب يريد أن يفرض علينا العولمة؟ ويجيب: هناك في بنية الفكر الغربي والحضارة الغربية هذه النزعة للهيمنة[71] ويقول في ختام كلمته «فنحن مع العالمية ولكن هذا الذي يسمى بالعولمة هو تسابق وتطور في أدوات الهيمنة. والجديد في ذلك هو تقنين هذه الهيمنة. أما كون الغرب يعمل على فرض هيمنته علينا فهذا مرتبط بموقف الحضارة الغربية القديم منذ الاحتكاك بينها وبين الحضارة الإسلامية[72] وبهذا التفسير بالهيمنة يكاد د. عمارة أن يلغى الأساس الموضوعي الرأسمالي للعولمة ويجعلها ظاهرة إرادوية ذاتية عنصرية ذات جذور تاريخية قديمة! والغريب أنه يميز بين عالمية فكرة نظرية أو رسالة دينية وبين عولمة واقع موضوعي اقتصادي واجتماعي وسياسي وثقافي وعلمي تقني! وأنه برغم هذه العولمة الموضوعية، فإنها تزخر بالتعدد والتمايزات والصراعات والخصوصيات الثقافية والقومية والمصالح المتناقضة داخل نمط إنتاجي سائد هو النمط الرأسمالي، وبسعى للمزيد من السيادة. وأن هذه العولمة الموضوعية ليست هي الهيمنة وإنما الهيمنة استقطاب داخل العولمة يتمثل في كتلة من الدول الرأسمالية الكبرى وشركاتها الاحتكارية المتشابكة والمتنافسة معا التي تقف

اليوم على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية.

ولعلنا نجد هذا التمييز نسبيا بين العولمة والهيمنة عند د. محمد عابد الجابري في أطروحاته العشر[٧٣] حول العولمة والهوية الثقافية. ففي الأطروحة الرابعة يرى أن العولمة ليست مجرد آلية من آليات التطور الرأسمالي بل هي أيضا وبالدرجة الأولى أيديولوجيا تعكس إرادة الهيمنة على العالم وأمركته. وتقترب رؤية د. عمارة من هذه الزاوية الأيديولوجية وخاصة عندما يفرق د. الجابري في أطروحته الخامسة بين العولمة والعالمية. فهذه شيء والأخرى شيء آخر كما يقول.

فالعولمة هي نفي الآخر وإحلال الاختراق الثقافي محل الصراع الأيديولوجي. على حين أن العالمية - كما يقول - تفتح العالم على الثقافات الأخرى مع الاحتفاظ بالخلاف الأيديولوجي وكما يرى في أطروحته السادسة أن ثقافة الاختراق تقوم على أوهام هدفها «التطبيع» مع الهيمنة وتكريس الاستتباع الحضاري، وفي هذا كما يقول في الأطروحة السابعة إفراغ للهوية الجماعية من كل محتوى. ولهذا يؤكد في أطروحته التاسعة أن تجديد الثقافة أي ثقافة لا يمكن أن يتم إلا من داخلها بإعادة بنائها وممارسة الحداثة في معطياتها وتاريخها والتماس وجوه الفهم والتأويل لمسارها. تسمح بربط الحاضر بالماضي في اتجاه المستقبل. وتأكيدا على أن هذا لا يعني القطيعة مع العصر. تقول أطروحته العاشرة والأخيرة إن حاجتنا إلى الدفاع عن هويتنا الثقافية في مستوياتها الثلاثة «الفردية والجمعوية والوطنية القومية » لا تقل عن حاجتنا

إلى اكتساب الأسس والأدوات التي لابد منها لدخول عصر العلم والثقافة وفي مقدمتها العقلانية والديمقراطية.

ولا شك أن رؤية د. الجابري للعولمة رؤية متقدمة بالقياس إلى العديد من المفكرين الإسلاميين الذين ينتهي بعضهم إلى الرفض الفكري القاطع للعولمة باعتبارها آخر تجليات الحضارة الغربية في حداثتها وعلمانيتها وماديتها وديمقراطيتها التي تتعارض مع المفاهيم الإسلامية كما يفهمونها!

على أن رؤية د. الجابري للعولمة - مع ذلك - لا تمس الأساس الموضوعي للنظام الرأسمالي نفسه الذي تُعد العولمة - كما يقول - آلية من آلياته أو تُعد أحدث (أو أعلى) مراحل الإمبريالية التي هي بدورها كانت أحدث (أو أعلى) مراحل الرأسمالية نفسها - كما سبق ذكرنا. وهكذا - في تقديري - يصبح نمط الإنتاج الرأسمالي المعمم والمعولم هو القضية الجوهرية التي كانت موضوع تساؤلنا في البداية نعود إليها بعد رحلتنا الحوارية مع بعض المواقف الفكرية المختلفة من هذه القضية، لنحاول أن نقترب أكثر من واقعها العيني وأن نحدد موقفنا منها.

ذكرت في البداية أن هذا النمط الرأسمالي المعمم أصبح يمثل بمستوياته المختلفة والمتراوحة ما يمكن أن نسميه موضوعيا - بصرف النظر عن أحكام القيمة الإيجابية أو السلبية - حضارة عصرنا الراهن. وقد يكون من الضروري أن أوضح هذه التسمية لأزيل ما تثيره من التباس وسوء فهم، فضلا عن أنني أراها ضرورية لتفسير بعض مظاهر التناقضات والصراعات في عصرنا.

الثقافة والحضارة والعولمة

في ندوة سابقة حول «صراع الحضارات أم حوار الثقافات «عقدتها منظمة «تضامن الشعوب الأفريقية والأسيوية» في مارس عام ١٩٩٧ اجتهدت في تحديد دلالة[٧٤] بعض المصطلحات من بينها مصطلح الثقافة ومصطلح الحضارة وذكرت أنني تعاملت وأتعامل مع مصطلح الثقافة بدلالتها الأنثروبولوجية العامة في جوانبها الرمزية والمادية والعملية. أي من حيث إنها الرؤية المعرفية والوجدانية والروحية والعملية للواقع الاجتماعي والاقتصادي والإنساني عامة التي تتجلى في أشكال السلطة ونمط الإنتاج والسلوك السياسي والقيمي والإبداعي في ارتباط محلي محدد. وبهذا المعنى فالثقافة تختلف باختلاف التشكيلات الاجتماعية والاقتصادية من مجتمع إلى آخر. بل تختلف وتتنوع كذلك داخل المجتمع الواحد باختلاف وتنوع المواقف السياسية والاجتماعية والفكرية. كما تتطور وتنمو بتطور الأوضاع والتشكيلات القومية المختلفة. نتبين هذا في أرقى المجتمعات وأدناها في سلم التطور التاريخي الاجتماعي العام. على أن الثقافة - بشكل عام - تجمع كذلك بين ما هو قومي خاص بها. وبين ما هو إنساني مشترك بين مختلف الخبرات الإنسانية. وهو مشترك ثقافي نابع من الاحتياجات الأساسية للعضوية والاجتماعية والموضوعية الإنسانية. والتفاعل المتصل بين الثقافات المجتمعية والقومية المختلفة دون أن يلغي هذا خصوصية الثقافة في كل مجتمع من المجتمعات.

أما مصطلح الحضارة، فقد تعاملت وأتعامل معه دون تمييز دلالي جوهري بينه وبين مصطلح الثقافة بمفهومها الأنثروبولوجي الذي ذكرت. على أني أرى أن الفارق بينهما يكمن في أن الحضارة هي ثقافة تطورت تطورا ذاتيا بما دفعها ويدفعها إلى تجاوز حدودها المجتمعية المحلية الخاصة وإلى التوسع والامتداد، فارضة نفسها على مجتمعات وأقاليم وتشكيلات اقتصادية واجتماعية وثقافية أخرى في عصر ما، أو مرحلة تاريخية معينة. إنها نقلة متطورة من الخاص إلى العام مهما كانت حدود هذه النقلة، أي أن الحضارة هي خصوصية ثقافية معممة سائدة خارج حدود نشأتها المحلية الأولى. فهكذا تحققت وتشكلت الحضارة المصرية القديمة، والصينية والفارسية واليونانية والرومانية والعربية الإسلامية وغيرها من ثقافات معممة تطورت ذاتيا ثم توسعت خارج منبعها الأصلي وأخذت تسيطر على مناطق ثقافية أو حضارية أخرى. وأضيف إلى هذا إضافة أراها مهمة هي أنه عندما تنهار ثقافة من الثقافات أو حضارة (بمعنى الثقافة المعممة) نتيجة لسيادة أو سيطرة حضارة أخرى أكثر قوة وتطورا، فإن خصوصيتها الثقافية تظل حية - بمستوى أو بآخر - داخل الثقافة أو الحضارة السائدة الجديدة. ولهذا نجد داخل الحضارة الواحدة في أغلب التجارب التاريخية الحضارية - أكثر من ثقافة ثانوية هي امتداد لثقافات أو حضارات سابقة - ولهذا نشهد داخل الحضارة الواحدة - بالمعنى الذي ذكرت - اختلافات وصراعات وتفاعلات بين هذه الثقافات الثانوية والثقافة السائدة. ففي أوج ازدهار الحضارة العربية الإسلامية - على سبيل المثال - في القرن الثاني والثالث والرابع الهجري، احتوت الحضارة العربية الإسلامية

في امتدادها شرقا وغربا وشمالا وجنوبا عديدا من الثقافات الأخرى مثل البيزنطية والفارسية والهندية والمصرية وغيرها. ولعل الاختلافات الثقافية المذهبية داخل هذه الحضارة آنذاك، كانت ترجع إلى هذا الاختلاف والتنوع الثقافي والمعرفي والاجتماعي داخلها في إطار سيادتها الثقافية العامة. بل لعل هذا الاختلاف والتنوع أن يفسر لنا ظاهرة الشعوبية وغيرها من ظواهر الخلاف والاختلاف والصراعات الأخرى داخل هذه الحضارة.

في ضوء هذا، أرى أن مصطلح العولمة في عصرنا الراهن هو تعبير عن ظاهرة تاريخية موضوعية - كما سبق أن ذكرت - تمثلت في البداية في ثقافة - بالمعنى الأنثروبولوجي - تخلقت وتشكلت في رحم الأنساق الإقطاعية في أوروبا في القرن السادس عشر، تتسم بنمط إنتاجي هو نمط الإنتاج الرأسمالي الذي أخذ يمتد ويتوسع ويسود حتى أصبح لا مجرد حضارة غربية كما يقال بل حضارة عصرنا الراهن وإن اختلف مستواها من مجتمع إلى آخر. إنها اليوم حضارة رأسمالية عالمية تُعد امتدادا تاريخيا متطورا متجاوزا لمختلف الثقافات والحضارات الإنسانية السابقة، والتي ما تزال معالمها وآثارها باقية حية داخل نمطها الإنتاجي الرأسمالي الجديد. ولهذا يتنوع هذا النمط الإنتاجي الرأسمالي بدوره بتنوع الثقافات التي يحتويها ويسيطر عليها دون أن يلغيها تماما رغم سعيه إلى ذلك. إننا على سبيل المثال، لا نستطيع القول بوجود حضارة عربية إسلامية، أو حضارة عربية. وإنما هناك ثقافة عربية أو إسلامية تسيطر على بلدانها وأوضاعها المختلفة

هذه الحضارة الرأسمالية الراهنة، التي تأثرت في نشأتها الأولى ـ بدون شك ـ بتراث الحضارة العربية الإسلامية.

العولمة والهيمنة

ولهذا يتنوع النمط الإنتاجي الرأسمالي العالمي في سيادته الحالية على البلدان العربية وتبعيتها له، بتنوع الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية لهذه البلدان العربية وبخاصة في تجليها الثقافي. وبرغم سيادة نمط الإنتاج الرأسمالي سيادة اقتصادية وإيديولوجية في الولايات المتحدة الأمريكية وفي البلدان الأوروبية وفي اليابان، فإننا نجد اختلافا في البيئة القومية لهذا النمط الرأسمالي فيما بينهما وخاصة في تجليه الثقافي. ولهذا فإن العولمة رغم تحققها الموضوعي وسيادتها عالميا كنمط إنتاج رأسمالي،

فإنها ليست مستوية سواء من حيث تفاوت دولها وبلدانها في مستوى إنتاج هذه النمط الرأسمالي أو في التبعية له، من حيث مستوى خصوصيته الثقافية. ولهذا تتسم العولمة بهيمنة عدد من الدول الرأسمالية الكبرى عليها، وعلى رأس هذا الدول الولايات المتحدة الأمريكية. وما أكثر ما يتم الخلط بين العولمة والهيمنة مما قد يغيب طبيعة الصراع المحتدم داخل العولمة نفسها. فالهيمنة هي نتيجة لما يتحقق من تركيز وتمركز واستقطاب داخل العولمة، ناجم عن التفاوت الإنتاجي والعلمي والتكنولوجي والثقافي. فالعولمة ظاهرة موضوعية إنتاجية رأسمالية سائدة. أما الهيمنة فهي

تمييز ذاتي داخل هذه الظاهرة الموضوعية. ولهذا قد تتراوح وتختلف من مرحلة إلى أخرى. ومن الخطأ العلمي أن نتحدث عن العولمة باعتبارها أمركة بسبب هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية في هذه المرحلة على دولها الرأسمالية الكبرى. فقد تتآكل أو تضعف الهيمنة الأمريكية دون أن يعنى هذا تصفية العولمة الرأسمالية نفسها. بل قد يعني انتقال الهيمنة إلى دول رأسمالية أخرى أو تكتل آخر رأسمالي. أو قد يتحقق نوع من التوافق المؤقت أو الجزئي أو العام بين الدول الرأسمالية الكبرى للحد من التنافس فيما بينها. هذا التنافس الذي يصل أحيانا إلى تعرض النظام الرأسمالي كله لأخطار جسيمة. إنها احتمالات واردة. بل حالة. نسبيا تتجلى فيما يعانيه النظام الرأسمالي من أزمات تقليدية ومستجدة في ظروف عولمته. على أن المهم هنا أن نميز بين الواقع الرأسمالي الموضوعي للعولمة وبين ظاهرة الاستقطاب والهيمنة داخلها. ولا ينبغي الخلط بينهما. والمسألة ليست مسألة نظرية خالصة. بل تتعلق كذلك بمنهج التعامل مع العولمة أو مواجهتها.

وتحقق العولمة الرأسمالية سيطرتها الشاملة عن طريق أدواتها المختلفة من شركات احتكارية وبنوك متعدية القوميات. وأساليب ووسائل تقنية تتطور كل يوم أتاحتها لها الثورة العلمية الثالثة لتنمية القدرات الإنتاجية والتسليحية إلى غير حد. وكذلك القدرات التوسعية المعلوماتية والاتصالية بما يشبه إلغاء المكان والزمان. بهذه الأدوات والوسائل والقدرات سعت الدول الرأسمالية الكبرى

وتواصل سعيها لتنميط العالم تنميطا سياسيا واقتصاديا وثقافيا وبخاصة البلاد النامية، مستخدمة لتحقيق ذلك أبشع وأشرس أشكال التدخل والعدوان والقمع وتفجير الصراعات المحلية وإهدار المشروعية الدولية وشل منظماتها الدولية، السياسية والاقتصادية والاجتماعية بل وتوظيفها لخدمة مصالحها الاحتكارية التوسعية وإدارة أزماتها الثقافية. وأخذت تسعى عن طريق شركاتها المتعدية القومية ومؤسساتها الاقتصادية وبخاصة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي واتفاقياتها التجارية الدولية إلى إدماج واستتباع اقتصاديات البلاد النامية في بنيتها الرأسمالية، وتفكيك مؤسساتها وقطاعاتها الاقتصادية العامة ومحاولة تصفية الدور الإنتاجي والخدمي لدولها، اكتفاء بدورها الأمني لحماية مصالحها وتفكيك الروابط القومية والإقليمية، وخلخلة الهويات الثقافية وإشاعة الاتجاهات اللاعقلانية والاستهلاكية والفردية والنفعية، وروح المتاجرة بكل شيء وتسليع القيم الثقافية وبناء اقتصاديات على المضاربات المالية وعرقلة المشروعات التنموية التصنيعية خاصة.

صراع حضارات أم صراع مصالح

وفي إطار هذه العولمة الرأسمالية ليس ثمة صراع حضارات على أساس ثقافي ديني كما يذهب هنتنجتنون. فليس ثمة صراع بين مسيحية الغرب، وإسلامية وكونفشيوسية الشرق. وليس ثمة صراع حضاري ديني بين أمريكا واليابان مثلا رغم اختلاف الخصوصية القومية والثقافة التراثية بينهما. وليس

ثمة صراع حضاري بين أمريكا من ناحية وإيران أو العراق أو ليبيا وإن اتخذ هذا الصراع مظهرا دينيا أو أيديولوجيا ما أكثر ما تضخمه الولايات المتحدة لتصطنع به أعداء موهومين تغيب بهم حقيقة الصراع. مثل تضخيمها لخطورة عداء التيار الإسلامي لها بعد انهيار عدوها الاشتراكي القديم الذي كان يتمثل في الاتحاد السوفيتي والمنظومة الاشتراكية. في الوقت الذي تدعم أشد عناصر التيار الديني الإسلامي تعصبا وتخلفا في أفغانستان وفي غيرها من بعض البلاد العربية والإسلامية. وتجعل من نفسها من ناحية أخرى حامية للأقباط المصريين ومدافعة عنهم في مواجهة ما يعانون من اضطهاد طائفي ديني من جانب مواطنيهم المسلمين كما تزعم . في الوقت الذي تتواطأ مع الاحتلال الاستيطاني العدواني التوسعي للطغمة الصهيونية التي تطرد الشعب الفلسطيني مسلميه ومسيحييه من أرضه وتمارس أبشع صور المذابح الجماعية والقمع والتعذيب والتجويع وإهدار الحقوق لأبنائه أطفالا ونساء ورجالا.

كما تستخدم القوات العسكرية لحلف الأطلسي «الناتو» في مظهر خادع لحماية مسلمي كوسوفا من الاضطهاد الصربي. وهي في الحقيقة تفاقم من محنتهم لتغطية هدفها الأكبر وهو تغيير علاقات القوى السياسية والعسكرية لمصالحها في منطقة البلقان وفي أوروبا عامة. فضلا عن تحويلها للناتو من قوة عسكرية محدودة المهام بحدود أوروبا إلى قوة عسكرية وسياسية بديلة لمجلس الأمن وهيئة الأمم المتحدة ذات صلاحية ومشروعية مفروضة على نطاق العالم.

إن الصراع الدائر في عصرنا ليس صراعا حضاريا بل هو صراع مصالح اقتصادية داخل حضارة رأسمالية سائدة واحدة. هو أولا صراع مصالح بين الدول الرأسمالية الكبرى نفسه من أجل المزيد من الربح والتوسع والهيمنة وإدارة أزماتها الاقتصادية والاجتماعية القيمية المتفاقمة. وقد يبرز الجانب الثقافي منه في ظواهر عديدة، مثل «الاستثناء الثقافي» الذي فرضته فرنسا وكندا في اتفاقية «الجات». وهناك ثانيا الصراع بين هذه الدول الرأسمالية الكبرى والدول النامية . هذا الصراع الذي يتخذ أشكالا متنوعة من تدخل وعدوان عسكري واحتلال وفرض شروط عسكرية وسياسية واقتصادية ورؤى ثقافية، لتكريس سيطرتها واستتباعها لهذه الدول النامية وطمس خصوصيتها الثقافية والقومية وإعاقة تطورها التنموي الذاتي.

وما أكثر الأمثلة الفاقعة والفاجعة لسلوك الدول الرأسمالية الكبرى وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية ضد المصالح الجوهرية لشعوب البلدان النامية بل ضد شعوبها نفسها بما لا يسمح المقام هنا لتفصيل. على أنها صورة بشعة وملتبسة للعولمة الرأسمالية وريثة التاريخ الطويل لنمط الإنتاج الرأسمالي منذ بدايته في القرن السادس عشر حتى اليوم.

لقد تحققت بهذه العولمة الرأسمالية وحدة الحضارة الإنسانية في عصرنا، ولكنها رغم ارتباطها منذ بدايتها الرأسمالية الأولى برؤية عقلانية وتاريخية وتنويرية وتوجه

ليبرالي ديمقراطي يقوم على احترام التعدد والاختلاف والتنافس وحرية الاعتقاد والتعبير والمواطنة والتطور والتقدم والإبداع. هذه القيم التي يلخصها مفهوم «الحداثة». وبرغم التطور الرائع لكفاءتها الإنتاجية والإبداعية في المجالات الفكرية والعلمية والأدبية والفنية والإدارية والتنظيمية والمكتشفات التكنولوجية. فهي وحدة حضارية دامية تنزف جرائم وقبحا وبشاعة وعدوانا واستغلالا واحتلالا واغترابا ومهانة في حق شعوب العالم. فبرغم ما حققته وما تزال تحققه من معجزات علمية وتكنولوجية كفيلة بحل العديد من المشاكل الاجتماعية والصحية والبيئية والمعيشية التي تعاني منها شعوب العالم جميعا بمستويات مختلفة. فإن هذه العولمة ـ والهيمنة الرأسمالية تستهلكها ـ في خدمة ١٠٪ فقط من سكان الأرض أصحاب المصالح الأساسية في هذه العولمة والهيمنة. هذا هو الوجه القبيح لهذه العولمة الذي يشوه المنجزات المبدعة التي استطاع العقل الإنساني والفعل الإنساني والتضحيات الإنسانية أن تحققها منذ النشأة الأولى للرأسمالية حتى مرحلتها الراهنة.

على أن هذه المنجزات الإنسانية المبدعة لم تهدر تماما. ولم تتوقف طاقاتها عن الإضافة والتجدد لمصلحة الإنسان عامة. ففي قلب هذه العولمة الرأسمالية والهيمنة الأمريكية بوجه خاص. وفي مواجهتها. أخذت تبرز ظواهر إنسانية معولمة أخرى ومضادة لهذه العولمة السائدة. فمن ناحية أصبح العديد من القضايا المشتركة لشعوب العالم ذات طابع معولم مثل قضية البيئة والأخطار والكوارث الطبيعية

وندرة المياه والأمراض الوبائية والأخطار النووية والسلام العالمي والتصحر والمجاعات. فضلا عن الحقوق والحريات الإنسانية الفردية والمجتمعية والعامة. وبخاصة حقوق المرأة والأطفال والأقليات العرقية والمهمشين وحماية الخصوصيات القومية والهويات الثقافية. وتنميته إلى غير ذلك. وأخذت تتشكل من أجل هذه القضايا جماعات وهيئات شعبية غير حكومية. وتنعقد مؤتمرات وتقوم مسيرات مطلبية على المستوى القومي والإقليمي والعالمي. هذا إلى جانب تواصل التنظيمات والتشكيلات والهيئات السياسية والاجتماعية والحزبية والعلمية والأدبية والفنية ذات التوجهات الديمقراطية الوطنية والقومية والاشتراكية والشيوعية والدينية المتسنيرة في مختلف أنحاء العالم تصديا لهذه العولمة الرأسمالية. وسعيا إلى إبداع حلول وبدائل سياسية وإنتاجية وتنموية وديمقراطية تندعم بها وحدة الحضارة الإنسانية مع مراعاة واحترام هوياتها الثقافية وخصوصياتها القومية والعمل على سيادة المشروعية الدولية وتحرير المنظمات الدولية من سيطرة دول الهيمنة الرأسمالية.

وفي قلب هذه العولمة والهيمنة الرأسمالية ما تزال ترتفع مفاهيم ومبادئ وقيم العقلانية والحرية والعدل والمساواة والديمقراطية والحداثة والاستنارة والتقدم واحترام الاختلاف والتنوع في الاجتهادات الفكرية والدينية والإبداعية. هذه المبادئ والمفاهيم والقيم التي برزت - كما ذكرنا - مع نشأة هذه الحضارة الرأسمالية في مسيرتها التنافسية الساعية إلى الاحتكار والتمركز والتسلط وعبادة قانون تعظيم الربح

فوق كل قيمة إنسانية. واستخدام العقل استخداما آليا إجرائيا ميكانيكيا نفعيا خالصا. وتحويل العلم والعقلانية إلى وسيلة لمضاعفة السيطرة والاستغلال والمركزية والاستبداد والقمع. وإشاعة اللاعقلانية والرؤى الجزئية المتشظية. ودحض القيم والمبادئ العامة والأنسقة المعرفية الكلية والتاريخية والسخرية من الحداثة الفعلية واتهامها بالشمولية والمركزية الاستعلائية واستبدال مفهوم ما بعد الحداثة أي معكوسها الدلالي والانتكاس عليها. وليس تطويرها كما يذهب بعض النقاد والمفكرين من أنصار هذه العولمة الرأسمالية. أو من الذين يأخذون على الحداثة والعقلانية والعلمانية توظيفها توظيفا إجرائيا نفعيا استبداديا في مرحلة ما قبل العولمة.

ولهذا تدور معارك فكرية عميقة بين مفهوم الحداثة التي يواصل معركتها والدفاع عنها وتطويرها بعض المفكرين والفلاسفة المعاصرين وخاصة الفيلسوف الألماني هابرماس باعتبار أنها لم تستكمل بعد وبين مفهوم ما بعد الحداثة الذي يكاد أن يكون تعبيرا أيديولوجيا عن هذه المرحلة من العولمة الرأسمالية. ولا تقف هذه المعركة الفكرية عند الحدود الفلسفية أو النقد الأدبي. بل تمتد إلى مختلف المجالات المعرفية والإبداعية الأدبية والاجتماعية والفنية والمعمارية والسياسية والاقتصادية. على أن الدفاع عن الحداثة والعقلانية والعلمانية والتاريخية في عصرنا ليس ردة إلى البدايات الأولى لنشأة الرأسمالية. وإنما يتضمن نقدا للعولمة الرأسمالية وجهدا فكريا لتجاوزها. على حين أن الدفاع عما بعد الحداثة يكاد يعد ردة فكرية إلى ما قبل الحداثة وليس

تجاوزا لها.

وهكذا في قلب العولمة الرأسمالية تتحرك جهود متنوعة تتواحد فكريا تلقائيا وتنظيميا بمستويات مختلفة على مستوى العالم. لتصوغ مشتركا ثقافيا إنسانيا متناميا على اختلاف مصادره واجتهاداته وتنوع هوياته الثقافية وخصوصياته القومية. مؤذنة بإمكان تحويل هذه العولمة الرأسمالية الشرسة التي تستقطب ثمرات الجهود الإنسانية العاملة والمبدعة إلى عولمة إنسانية يتحقق فيها وبها مستوى أرقى من التفتح الإنساني. ومن التحرر من الاستغلال والقهر والقمع والظلم والاستتباع والاغتراب والتعصب العرقي والديني والجمود الفكري عامة.

ولعل المنجزات العلمية والتكنولوجية وخاصة في علوم الاتصالية والمعلوماتية والبيولوجية. هذه المنجزات الباهرة التي تحققت وتزداد تحققا وتطويرا بفضل القوى الإنتاجية والعلمية والفكرية المبدعة. والتي ما تزال تمتلكها وتحتكرها وتسيطر عليها قوى الهيمنة الرأسمالية وتوظفها لخدمة مصالحها أساسا. أقول. لعل هذه المنجزات أن تصبح ملكية معولمة في أيدي هذه القوى المنتجة والمبدعة من شعوب العالم فتنشط وتناسق جهودها مع مختلف القوى السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية المستنيرة والمتقدمة في العالم للتعجيل بتحقيق هذه العولمة الإنسانية في القرن القادم.

ولهذا ليس هناك ما هو أخطر على ثقافتنا العربية وعلى

إنسانيتنا عامة. من الدعوة إلى الاستسلام لهذه العولمة والهيمنة الرأسمالية. باعتبارها قدرا تاريخيا لافكاك منه في صورته الراهنة. وبالتالي الدعوة إلى حتمية الاندماج أو التكيف الهيكلي معها دون تحفظ أو مراعاة للخصوصيات والهويات الثقافية والمصالح القومية.

ولكن.. لا يقل خطرا عن هذا. إنكار هذه العولمة الرأسمالية. والاكتفاء بإدانتها والاستعلاء الفكري عليها والتمترس داخل خصوصية قومية شوفينية أو هوية ثقافية سلفية نهائية مغلقة مستغنية عن كل ما يتحقق في عصرنا الراهن من معارف ومنجزات علمية وتكنولوجية ومعارك سياسية واجتماعية وحوارات وصراعات فكرية وثقافية في مواجهة هذه العولمة الرأسمالية.

إن كلا الموقفين يفضيان إلى نتيجة فاجعة واحدة هي الانتحار الثقافي لمصلحة الهيمنة الرأسمالية. فنتيجتها العملية هي الاستيعاب والتبعية والخروج من التاريخ على حد تعبير المفكر الاقتصادي د. فوزي منصور.

وفي تقديري أن البديل الإيجابي في مواجهة هذه الهيمنة الرأسمالية المعولمة هو التفتح العقلي والعلمي والنقدي والإبداعي على تنوع حقائق وخبرات الواقع والعصر. وتنمية القدرة على امتلاك مفاتيحهما امتلاكا معرفيا وعلميا والاجتهاد في تبيئتهما والإضافة بحسب احتياجاتنا وخبراتنا الخاصة. ولا يتم هذا في فراغ. وإنما بتحقيق مشروعات تنموية تصنيعية وبشرية من خلال أعمق مشاركة ديمقراطية جماهيرية لكل القوى الاجتماعية المنتجة والمبدعة. فضلا

عن القوى السياسية الوطنية والديمقراطية والتقدمية عامة. على أنه لا سبيل لتحقيق أو نجاح مشروع تنموي أو وطني خاص في عصرنا بغير عمق قومي وإنساني عام. إن تعميق الهوية الثقافية والقومية هي نقطة الارتكاز الأولى لمواجهة الهيمنة الرأسمالية وضمان نجاح أي مشروع تنموي خاص. ولهذا فإن البعد القومي العربي هو بعد أساسي في أي تخطيط لمشروع مصري خاص. على أن هذا البعد القومي لا نجاح له بغير بعد إنساني عام. فلا سبيل إلى عزلة عن العالم. إنما المهم أن نحسن التعامل وطنيا بما يدعمنا قوميا، وأن نحسن التعامل قوميا بما يدعمنا عالميا. وأن نحسن الترابط بين هذه الأبعاد الثلاثة بالأساس الديمقراطي الشعبي لمشروعنا. هذا الأساس الذي هو قاعدته الصلبة والحامية له من الانتكاس، وأن نحسن كذلك تحديد ما نريد تحقيقه وأن نحسن امتلاك المعرفة وأدواتها العلمية والتكنولوجية، ووسائلها التعليمية والإعلامية والثقافية عامة.

هذا هو في تقديري المدخل المنهجي الموضوعي والفكري والعملي القومي والثقافي والإنساني عامة للتصدي تصديا ايجابيا لهذه العولمة الرأسمالية التي تكاد تجعل من وحدة الحضارة الإنسانية - هذا الكسب التاريخي العظيم - لا قرية كونية واحدة - كما يقال - بل غابة عالمية واحدة. وفي غمرة معركة تصدينا لهذه الرأسمالية العولمة لن نكون في عزلة عنها أو عن العالم بل سنكون قوة متحركة داخلها. ولن نكون وحدنا بل سنكون جزءا من عولمة إنسانية جديدة تشارك في بلورتها وإنضاجها قوى قومية و اجتماعية وثقافية

واقتصادية وسياسية مختلفة ومتنوعة داخل العولمة الرأسمالية السائدة. وفي غمرة هذه العملية التاريخية الحضارية التي تتنامى تلقائيا وتنظيميا . فكريا وعمليا. حوارا ونضالا. ستتنوع الخيارات. تتجدد خبرة الخيارات القديمة كالخيار الاشتراكي مستفيدا من كل سلبيات التطبيقات السابقة. أو تنبثق خيارات جديدة. أو تقوم علاقة حضارية إنسانية شبكية متنوعة الخبرات الموحدة الحميمة برغم هذا التنوع وبفضله!! وإذا كانت العولمة الرأسمالية هي الحضارة السائدة بعصرنا الراهن أو هي أحدث» أو أعلى مراحل الإمبريالية» فهي ليست نهاية التاريخ أو نهاية الأيديولوجيات . ما أريد أن أوغل بعيدا في يوتوبيا خيارات مستقبلية. على أن المستقبل كل مستقبل إنما يصنعه الحاضر. وأحيانا الماضي للأسف.

جوهر معركة العصر

وفي تقديري أنه برغم ما قلت من تفرقة بين العولمة والهيمنة . فإنني أقول إن جوهر معركة عصرنا المباشرة الآنية هي النضال العالمي المشترك بين الخصوصيات الثقافية والقومية والقوى المنتجة والمبدعة والديمقراطية والتقدمية في العالم. من أجل القضاء على الهيمنة الأمريكية على الوضع الإنساني الراهن أيا كانت صفته. والسعي إلى دعم المشروعية الدولية. في منظماتها القائمة وذلك بإنشاء «هيئة الشعوب المتحدة» ليس بديلا عن هيئة الأمم المتحدة. التي تمثل حكومات العالم ودولها . وإنما لتكون عمقا شعبيا لها ورقابة شعبية عليها

تساندها في معاركها الإنسانية. هذا إلى جانب ضمان حق كل بلدان العالم في اختيار طريقها الخاص للتنمية الشاملة الاقتصادية والبشرية والثقافية والإبداعية ، وتوفير الحوار بين مختلف الخبرات والتجارب السياسية والتنموية والثقافية بين شعوب العالم.

وبرغم الأهمية البالغة الحاسمة الفاعلة لكل القوى والتشكيلات السياسة والاجتماعية والخصوصيات القومية والهويات الثقافية المختلفة التي تتصدى اليوم لهذه العولمة والهيمنة الرأسمالية والأمريكية خاصة. فإن دور المثقفين في عصرنا الراهن ـ الذي أصبحت فيه الثقافية قوى إنتاجية ثورية باهرة. أصبح دورا حاسما كذلك. وخاصة إلى جانب كل تلك القوى والتشكيلات الجماعية ـ التي أشرت إليها ـ لاكتشاف حلول وبدائل للقضايا والمشاكل المختلفة سواء على مستوى كل قطر أو وطن أو إقليم أو على المستوى الإنساني عامة.

إنها مسئولية المثقفين ـ كما ذكرت وأكرر الذكر في العديد من الندوات ـ على تنوع كفاءاتهم وتخصصاتهم في تحقيق هذا التحول التاريخي الحضاري أي تحويل هذه الغابة الإنسانية المعولمة. لا أقول إلى حديقة إنسانية غناء منتجة مثمرة تضامنا وعدلا وحرية وسلاما وإبداعا. ـ فهذه معركة إنسانية طويلة ـ وإنما على الأقل تطهيرها أولا من حيواناتها المفترسة الجشعة التي تحول دون تحقيق هذا الحلم النبيل... الممكن.



الثقافة والديمقراطية
والهيمنة الأمريكية

الثقافة بمعناها العام*

اسمحوا لي أن أبدأ بتعريف عام للثقافة. أخطر قضية في عصرنا الراهن في تقديري، وهو ما حرصت دائما على تأكيده في العديد من كتابات سابقة. ولعلي لن أضيف هنا جديدا إلى هذه الكتابات. فالثقافة في تقديري لا تقتصر دلالتها على المعارف والأنشطة الأدبية والفنية والعلمية والعقلية والروحية والعقائدية والإبداعية والقيمية والأخلاقية. وإنما تمتد وتتسع لمختلف الممارسات والتجليات العملية السلوكية والحياتية الفردية منها والجماعية والاجتماعية. فضلا عن أشكال الحكم وأنماط الإنتاج ومضامين المواقف والممارسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية إلى غير ذلك. وهكذا يتواجد في مفهوم الثقافة الجانب المعرفي المعنوي مع الجانب المادي العملي للحياة الإنسانية. ولعلنا نجد هذا المفهوم كامنا في أصل كلمة الثقافة في لغتنا العربية. وفي بعض اللغات الأجنبية. فهي استعارة مجازية في لغتنا من عملية تثقيف الرمح أو السيف إرهافا لهما بالنار. وهو يقترب من عملية الزراعة AGRICULTURE في بعض اللغات الأجنبية. أي ارتباط مفهوم الثقافة بمفهوم الفعل التغييري التجديدي التنموي. بمعنى أن الثقافة هي رؤية للعالم تتجلى وتتجسد فرديا ومجتمعيا في المفاهيم والقيم وظواهر السلوك والممارسات المعنوية والعملية والحياتية المختلفة التي توحدها اللغات - بالمعنى العام - في المجتمع الواحد وإن تنوعت في الوقت نفسه بتنوع فئات هذا المجتمع من حيث مواقعها الاجتماعية ومواقفها الفكرية.

* نشرت هذه الدراسة كمقدمة للعدد الحادي والعشرين من مجلة قضايا فكرية.

بما يشكل الخصوصية الثقافية والقومية العامة لهذا المجتمع وما يكاد يعبر عن جوهر الصراع المحتدم داخله. هذا في تقديري هو المعنى الانثروبولوجي للثقافة وهو المعنى الجوهري للثقافة، باعتبار أن الثقافة هي الخصوصية الإنسانية بامتياز في رؤيتها للعالم وفي سلوكها الفكري والعاطفي والروحي والعملي. ولهذا فالثقافة تعبير عن إنسانية الإنسان وصراعه لا من أجل مجرد الحياة والبقاء، وإنما كذلك من أجل التجاوز المتصل للواقع الإنساني والطبيعي القائم وحدوده المعرفية
والقيمية والحياتية. إنها في جوهرها خلاصة خبرة الماضي في الحاضر الذي هو بدوره

مسكون بالمستقبل. أي مسكون بإرادة التجاوز إلى ما هو أرقى وأجمل وأكثر اقتدارا وحرية وعدالة وإنتاجا وإبداعا. ولهذا فالثقافة ظاهرة تاريخية في جوهرها لا تدرك دلالتها إلا على أرضية سياقاتها الاجتماعية الموضوعية الخاصة والمتنوعة. وعلى هذه الأرضية الاجتماعية نتبين دائما أن الثقافة في الممارسة، وهي في جوهرها تعبير عن ممارسة ـ تتمثل أساسا في توجهين متناقضين هما: ثقافة السلطة السائدة بالمعنى السياسي والاجتماعي والعملي والإداري لهذه السياسة، وسلطة الثقافة المعبرة معنويا وعمليا كذلك عن قوى الاختلاف والنقد والنقض والمعارضة والتغيير والتجاوز والإبداع، كما سبق أن أشرنا. وهكذا يجتمع في مفهوم الثقافة الواحدة، ما هو فردى خاص وما هو مجتمعي عام، بين ما هو ثقافة نخبة عالية وثقافة قاعدية شعبية، بين ما هو سلطة سائدة وما هو مجتمعي مدني معارض مهمش عادة، بين ما هو سلفي جامد

وما هو إبداعي متفتح. بين ما هو أصيل دون انقطاع عن تراثه أو عزلة عن ثقافة أخرى مغايرة. وبين ما هو تابع تكرارا أو اجترارا من ناحية أو تقليدا من ناحية أخرى.

الثقافة العربية الراهنة

وإذا انتقلنا من هذه التعريفات العامة للثقافة إلى التحديد الخاص بالثقافة العربية الراهنة في مجملها بالمفهوم الذي عرضنا له. لوجدنا أنها بغير شك تعد أولا امتدادا لحضارتنا العربية الإسلامية بكل توجهاتها وصراعاتها واختلافاتها عبر مراحلها التاريخية المختلفة. ترث مجد صعودها التاريخي القديم. وإن تكن - ثانيا في الواقع - ترث انطفاءها وتفككها التاريخي والاجتماعي وتتحول إلى كيانات قطرية مختلفة ومتخالفة ومتخلفة مع تدهور فاعليتها الإنتاجية والإبداعية. وبالتالي تدهور وحدة وفاعلية ثقافتها القومية العامة. مما أفضى ويفضي إلى فقدانها حريتها الجماعية نفسها واستتباعها للعولمة الرأسمالية السائدة اليوم سياسيا وعسكريا واقتصاديا وثقافيا. هذه العولمة التي تعد في أعلى مراحل الإمبريالية. والتي تم استقطابها لمصلحة الولايات المتحدة الأمريكية. الساعية للهيمنة الكاملة الشاملة على العالم. متخذة من سيطرتها على البلاد العربية بموقعها الفريد جغرافيا وتاريخيا وكنوز أرضها وهشاشة نظمها وتبعيتها. نقطة انطلاق ووثوب وتوسع وعدوان وسيطرة على بقية الدول والمناطق الأخرى من العالم. دعما وضمانا لهيمنتها التي تسعى إلى تأبيدها. وتحقيقا لمقولة «نهاية التاريخ»!؟ على أنها في الحقيقة لو

صحت ستكون نهاية للحضارة الإنسانية.

ونعود مرة أخرى إلى تأمل ملامح واقعنا الثقافي. لتبين لنا ـ كما سبق أن ذكرنا ـ سيادة بعدين أساسين في هذا الواقع وإن اختلف الأمر من مستوى إلى آخر. بين هذا البلد العربي أو ذاك. البعد الأول هو استمرار التراث العربي الإسلامي القديم متمثلا في الدين واللغة والإحساس العام بمستويات مختلفة ـ بوحدة الهوية التاريخية القومية. وهي وحدة يمتزج فيها الوجدان القطري الخاص بالوجدان العروبي القومي. بالوجدان الروحي والديني. كما تتنوع فيها مستويات التحديث السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي بين بقايا عشائرية وقبلية. وتسلطية أبوية وتخلف شبه إقطاعي مع سيادة التخلف الإنتاجي واستشراء الهشاشة الفكرية التي تتراوح بين الفكر السلفي الأصولي الجامد. والرؤية التجزيئية الانتقائية النفعية وروح المتاجرة والربحية السريعة فضلا عن الفساد المؤسساتي الذي يضاعف من تخلف مؤسسات السلطة نفسها. في إطار نظم حكم تسلطية تشكلت جميعا من أعلى. وتتحكم باسم منظومة أيديولوجية تتألف من رؤية دينية طقوسية. ورؤية قومية دعائية. تبطن خلاف ما تصرح به. كما تحكم باسم شورى أو ديمقراطية مظهرية. وظيفتها تحسين وتجميل صورة التسلط وإضفاء المشروعية عليه. فضلا عن انعدام المشاركة الشعبية الديمقراطية في توجيه السياسات والمشروعات وتأمين مصالح الناس وضمان حقوقهم وحياتهم. هذا مع الحرص على إضعاف وتكفيك المعارضة الثقافية باحتوائها أو بقمعها. فضلا عن سيادة

نمط إنتاجي رأسمالي رث، يغلب عليه الطابع التجاري الريعي التابع. وبالتالي انعدام أي خطة لتنمية شاملة، سواء داخل البلد الواحد أو بين البلاد العربية جميعا.. وذلك اكتفاء بعمليات متناثرة مبعثرة من النمو الداخلي أو تلك التي تعبر عن المصالح الذاتية الخاصة. هذا مع المفارقة الصارخة بين أكثر البلاد ثروة وأقلهما حداثة وتحديثا من الناحية الاقتصادية والثقافية وبين أقل البلاد العربية ثروة وأكثرها حداثة وتحديثا.

هذا عن البعد الأول لهذا الواقع الثقافي العربي. أما البعد الثاني: للثقافة العربية الراهنة السائدة. فيتمثل في استمرار هيمنة رأس المال المعولم. سواء من حيث الهيمنة المعنوية بما يتضمن ذلك من مفاهيم وقيم ورؤى وأساليب حياة وتشكيلات تجارية واقتصادية واجتماعية وأنماط إعلامية وتعليمية وفكرية وعلمية وتكنولوجية وفنية وقيمية. إلى جانب الهيمنة السياسية والاقتصادية بل التواجد العسكري الأجنبي المكثف ـ مدفوع الأجر ـ باسم حماية بعض البلاد العربية من بعضها الآخر. أو قواعد انطلاق ضد بعض الدول المسماة في المصطلح الأمريكي «الدول المارقة». هذا إلى جانب دعم إسرائيل. بحيث تصبح القوة المركزية الاقتصادية والتكنولوجية. فضلا عن القوة العسكرية التوسعية في المنطقة بتواطؤ أمريكي عسكري وسياسي. وبتراخ عربي. إن لم يكن بتواطؤ معنوي أو عملي كذلك من جانب بعض الدول العربية. وذلك لإقامة الحلم الصهيوني الذي يتبناه المحافظون الأمريكيون الجدد من كبار محتكري صناعة الأسلحة وتجارة

النفط. هذا في الوقت الذي يتم فيه احتلال العراق عسكريا وسرقة وتبديد كنوزه التراثية والتاريخية. والبحث عن أسلحة دمار شامل غير موجودة بأسلحة دمار شامل حقيقية بقصد تجريتها وتطويرها. فضلا عن السيطرة على النفط العراقي النادر لتموين خطة الهيمنة الشاملة على العالم. وفرض سياسات اقتصادية على البلاد العربية عن طريق البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وهيئة التجارة الدولية.. هذه السياسات التي تضاعف من تبعية البلاد العربية وتوقف إمكانيات نموها المستمر وتواحُدها القومي. أو على الأقل تناسقها وتكاملها اقتصاديا وتجاريا كأضعف الإيمان.

ثقافة السلطة وسلطة الثقافة

ولهذا ـ بهذين البعدين الداخلي والخارجي ـ تسود المجتمعات العربية مع بدايات هذا القرن الحادي والعشرين ثقافة ثنائية توفيقية ملتبسة غير متوازنة. فضلا عن هشاشة وسطحية بنيتها المعنوية. فلا القديم التراثي الذاتي عميق الجذور في تأصيله المعرفي والقيمي والوجداني في ثقافتنا العربية عامة، اللهم إلا في بعض الاجتهادات المستنيرة الفكرية والعلمية ذات الطابع النخبوي. ولا الفاعل الخارجي له أسسه وركائزه الراسخة المستنبتة والتابعة في الوقت نفسه من الإبداع المجتمعي الذاتي. وإنما يمارس تأثيره السلبي في عرقلة التنمية الذاتية.

على أن هذه السمة العامة لا تنطبق على الجانب المعنوي أو

الفكري بل نتبينها كذلك في السياسات والممارسات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والتعليمية والإعلامية. ففي كل بلد عربي هناك مؤسسات للشورى أو للحياة النيابية. فضلا عن دساتير أو وثائق تنص على الديمقراطية وحرية الرأي والتعبير والاعتقاد والاجتهاد والإبداع. على أنها في مختلف تجلياتها مختلقة أو مختنقة أو محاصرة أو مراقبة أو محدودة أو معرضة دائما للمصادرة والقمع. إنها في أرفع مستوياتها المتحققة مجرد ديمقراطية هايدباركية لا تتعدى مجالات مسورة محدودة ومحددة. وهذا مظهر آخر من مظاهر الثنائية بين إطلاق حرية السوق التجارية بلا حدود وتقييد الحريات الديمقراطية وحقوق الإنسان بلا حدود أيضا. فضلا عن العديد من الثنائيات الأخرى مثل الثنائية الاستعلائية بين الذكورة من ناحية والأنوثة من ناحية أخرى. بين هيمنة الرجل ودونية المرأة. ومثل التناقض بين الفكر والواقع. بين التنظير والتطبيق. بين ثقافة السلطة السائدة التي يمارسها وعاظ السلاطين وماسحو أجواخهم وأحذيتهم. والتبريريون والداعون إلى تجسير العلاقة بين المثقفين والأمير. وسلطة الثقافة الناقدة ذات الرؤية الإستراتيجية البعيدة التي تقاوم ما هو سائد مهيمن جامد متخلف مستغل تابع وتسعى للتغيير والتجديد والتحرير والتنوير والتجاوز المتصل. على أن هذه الثنائية بين ثقافة السلطة وسلطة الثقافة ليست ثنائية توفيقية أو توازنية. بل هي تعبير بمستويات مختلفة عن التناقض والصراع المتحرك والمحرك للمجتمع والصائغ لحركة التاريخ والمتطلع إلى تحقيق قيم الحق والعدل والتقدم والجمال رغم ما تواجهه سلطة الثقافة من عنت وقمع وقهر إلى حد الاغتيال المادي والمعنوي. ولهذا فإن قضية الثقافة وتبيئتها كسلطة

اجتماعية فاعلة لا تتحقق في ملكوت الذهن وحده أو بالتعبير الفكري والأدبي والفني فحسب ـ على أهمية ذلك وضرورته ـ وإنما تتحقق بالاصطدام بالواقع الموضوعي السائد نفسه. وذلك بتوافر عاملين أساسيين: الأول هو التغيير التنموي الإنتاجي التصنيعي الشامل المتكامل في جوانبه السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتعليمية على مستوى كل بلد عربي وعلى المستوى القومي العام مع مراعاته خصوصية كل بلد عربي. أما العامل الثاني فهو المشاركة الشعبية الديمقراطية خاصة قواها المنتجة والمبدعة ومجتمعاتها المدنية الثقافية والسياسية ومختلف الهيئات المعبرة عن المصالح المجتمعية الأساسية. مشاركه فعالة في مختلف جوانب الشأن العام. إن الثقافة مشروع تنموي في الجوهر ـ كما سبق أن ذكرنا ـ ولا سبيل إلى تحقيقه إلا من هذا المنطلق التنموي والديمقراطي.

طبيعة الأزمة العامة

إن بلادنا العربية تعانى أزمة تخلف وتبعية. أزمة معرفية وتنمية أزمة نظم وأزمة حكم. أزمة علاقة جائرة مأساوية بين المجتمع السياسي والمجتمع المدني. أزمة هيمنة خارجية استقلالية استبدادية جشعة تتعرض لها مقدرات حياتنا ومنطلقاتنا الاجتماعية والاقتصادية والثقافة والقومية بل مواطنتنا واستقلالنا الذاتي وحريتنا فوق أرضنا. أليس من دواعي الخزي القومي أن تكون بلادنا العربية هي الموقع الوحيد في عالم اليوم. الذي لا تزال تتجسد وتتواجد فوق بعض أراضيه ظاهرة الاحتلال المباشر من قوى أجنبية بالغزو العسكري أو بالتراضي

والاتفاق؟ وفضلا عن هذا، فلا تزال تدور فوق جزء عزيز من أراضي الأمة العربية أقصد فلسطين، حرب عدوانية استيطانية منذ أكثر من نصف قرن تشنها الحركة الصهيونية العالمية بتحالف فكري وعملي وسياسي وعسكري مع الطغمة الحاكمة الأمريكية وعلى رأسها المحافظون الجدد - إيديولوجيا - وشركات تجارة البترول وكبار تجار السلاح اقتصاديا!

إنها في النهاية أزمة افتقاد أمتنا العربية في أوطانها المختلفة، الرؤية القومية الاستراتيجية الشاملة لواقعنا، وافتقادها بالتالي القدرة على السيطرة الفاعلة على قوانين حركة هذا الواقع وتجديدها وتطويرها لمصلحتنا القومية في مواجهة هذه الأوضاع العالمية الراهنة، خاصة الهيمنة الأمريكية. ليس هذا إهدارا وإنكارا للعديد من الجهود والتضحيات والمنجزات في مختلف المجالات المعرفية والفكرية والاجتماعية والإنتاجية والأدبية والفنية التي أسهم ويسهم فيها المئات من الرموز العظيمة للثقافة العربية من نساء ورجال، وإنما أتحدث عن الأبنية السائدة في فكرنا وواقعنا ومؤسساتنا الرسمية عامة، التعليمية والإعلامية والثقافية والسياسية والاجتماعية المتخلفة عن احتياجات وضرورات الحياة والتقدم لشعوبنا العربية.

الحلقة الرئيسية لتجاوز الأزمة

وهنا يبرز السؤال: ما السبيل إلى تجاوز هذه الأزمة؟ هل بأجهزة الدول العربية؟!

إن الدول العربية، بل في أغلب البلاد النامية عامة.. قد تضاءل - بل كاد أن يتوقف - دورها كدولة رفاهية، دولة إنتاج وخدمات. لقد انفتحت الحدود الجغرافية والاقتصادية والتعليمية والثقافية أمام زحف القوى الرأسمالية الكبرى خاصة الولايات المتحدة الأمريكية التي أصبحت لها قواعد عسكرية مستقرة في بعض البلاد العربية، فضلا عن تدخلها السافر لفرض الديمقراطية في صيغتها الليبرالية، وتغيير مناهج التعليم باسم محاربة التعصب الديني والإرهاب. إلى جانب استمرار عدوانها على العراق وتواطئها السياسي والعسكري مع الجرائم الإسرائيلية الصهيونية ضد الشعب الفلسطيني خروجا في الحالتين على الشرعية الدولية، ومع ذلك تقف الدول العربية موقف المشاركة العملية، أو التواطؤ السياسي والأيديولوجي، بل انتقلت بعض التصريحات الرسمية من القول بأن ١٠٠ × ١٠٠ من أوراق اللعبة في أيدي أمريكا ولهذا لا سبيل لمعاداتها، إلى القول الجديد الذي يصرح به أحد قادة الدول العربية «إن الاستراتيجية الأمريكية هي استراتجيتنا».

ولهذا لا أمل في إمكانية تجاوز الأزمة العربية استنادا إلى الدول العربية في صورها وتجلياتها المختلفة. ليس معنى هذا أن نتخلى عن الدولة وأجهزتها أو أن نضعفها كنظام، فهذا كما ذكرنا ما نسعى إليه وتحققه سياسة الهيمنة الأمريكية بالفعل.

فهل نستطيع أن نتجاوز الأزمة بتنشيط الجماعات

والتشكيلات المدنية. أي السعي إلى البناء الجديد من أسفل في نسيج العلاقات الاجتماعية؟ هذا هو بغير شك الطريق الصحيح والصحي.

ولكن.. هذه الجماعات والتشكيلات المدنية من نقابات مهنية وأحزاب سياسية واتحادات وجمعيات وهيئات وروابط مختلفة لا تزال تعانى في أغلب بلادنا العربية من ضيق مساحة حركتها وأنشطتها. إنها تكاد تكون محصورة في مقارها أو في مجالاتها العملية ولا يتاح لها النشاط الاجتماعي والسياسي خاصة خارج المقار في سرادقها أو مسيرات أو تظاهرات شعبية. أي أنها تفتقد حرية العمل الجماهيري تعبيرا عن مواقفها من سياسات الدولة أو مشروعاتها. وحشدا للوعي الجماهيري حولها.

هل قضية الحرية وبالتالي الديمقراطية هما إذن الحلقة الرئيسية والمدخل الأساسي لتحقيق التغيير المنشود؟ إن الدعوة إلى توسيع آفاق الحرية والديمقراطية هي الأهزوجة التي تتغنى بها وتسعى لتحقيقها مختلف الاتجاهات والأنشطة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية بل هي دعوة تستغلها وتتبناها شكليا الهيمنة الأمريكية وتتخذها بطاقة عبورها إلى قلب المجتمعات العربية لا للقضاء على الإرهاب ـ كما تزعم ـ وإنما لتسييد قانون السوق الرأسمالية والليبرالية الاقتصادية بما يحقق السيطرة والاحتكارية للشركات الأمريكية وبما يتيح هيكلة هذه المجتمعات العربية وتشكيلها حسب المصالح الأمريكية سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وتعليميا.

لاشك في أن الحرية وتجسيدها الاجتماعي في الديمقراطية هي جوهر إنسانية الإنسان فردا ومجتمعا وعلاقات إنسانية ودولية. وتختلف دلالتها باختلاف الملابسات التاريخية والاقتصادية. فهي لم تعد «ديمس كراتس» اليونانية «أي حكم الشعب» التي تحرم العبيد والمرأة والرجل الفقير العادي من الاشتراك في الانتخابات. وليست هي مجرد «دعه يعمل دعه يمر» في المرحلة الأولى لنشأة البروجوازية وهي تغزو المعاقل الإقطاعية المغلقة. على أنها لا تتمثل كذلك في سيادة حرية السوق وحرية الاستغلال والاحتلال وغزو البلدان الأخرى وفرض هيمنة عرقية أو دينية أو طبقية أو هيمنة دولية وسيادة فلسفة فردية مطلقة أو براجماتية خالصة. إن الحرية والديمقراطية في عصرنا الراهن لا تنعزل أو تتعالى عما يهدد هذا العصر من أخطار نووية وبيئية. وما تتعرض له مجتمعاتنا الإنسانية عن أمراض ومجاعات وتصحر واستغلال وتبعية واستعمار وعنصرية وصهيونية. وما تعسى إليه بعض القوى الدولية وعلى رأسها الأمريكية إلى فرض سيطرتها المعلوماتية والاتصالية والأيديولوجية والدولارية على العالم أجمع وتنميطه سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا لمصلحتها. إن الحرية والديمقراطية تكتمل دلالتهما وتختبران لا في ملكوت الذهن وحده. وإنما بالضرورة في ملكوت الواقع كذلك. وأساسا في ملكوت الفعل العقلاني المناضل والفعل التغييري المبدع في مختلف المستويات الفردية والمجتمعية والإنسانية وفي مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية فالحرية والديمقراطية ليستا مجرد وسيلة أو مجرد غاية. بل هما

ضرورة متصلة متنامية ومعنى حي مبدع لإنسانية الإنسان. ولهذا ترتبط مقولتنا الحرية والديمقراطية ارتباطا حميما بالتنمية الشاملة في أبعادها وتجلياتها المختلفة، المعبرة عن الاحتياجات الأساسية للإنسان.

وهكذا تصبح - بحق - الحرية والديمقراطية والتنمية الشاملة الفردية والقومية والإنسانية هي الحلقة الرئيسية للتغيير المنشود.

ولكن.. من هي السلطة وأين.. القادرة على الإمساك بهذه الحلقة الرئيسية للتغيير المنشود؟!

المثقفون العضويون وقوى التغيير الثورية

إلا أنها في تقديري سلطة الثقافة أولا، أي سلطة الوعي الموضوعي المناضل المبدع. إنها هذه السلطة التي يبنيها المثقفون الواعون من مختلف قوى الإنتاج والمعرفة ومنظمات المجتمع المدني ويطورونها بحسب الملابسات الخاصة لواقعنا العربي في تعدد ساحاته وخصوصياته. وعندما أقول يبنيها المثقفون فلست أقصد مثقف المهنة أو المثقف المتخصص فحسب، وإنما أقصد أساسا المثقفين بالمعنى الشامل للثقافة. المثقفين المدركين للشرط الاجتماعي والمهمومين بالشأن العام والحريصين على التغيير والتجديد والمدركين في الوقت نفسه لحقائق المنجزات العلمية والتكنولوجية والمعرفية ولعلاقات القوى السياسية المختلفة والمتناقضة

في العالم. إنهم المثقفون العضويون الذين يمثلون بثقافتهم القوى الثورية التغييرية في عصرنا الراهن. لست بهذا أصادر على دور الأحزاب السياسية المختلفة خاصة الأحزاب القومية والديمقراطية واليسارية والاشتراكية والشيوعية في القيام بدور التوعية والفعل التنويري والتغييري أيضا. فضلا عن دور مؤسسات المجتمع المدني الذي ينبغي أن تتسع وتتعمق وتصبح لها فاعليتها في توسيع آفاق الحرية والديمقراطية وفي التغيير الاجتماعي الشامل. لست أصادر على هذه القوى والفاعليات جميعا الذي يعد المثقفون جزءا عضويا في تشكيلاتها المتنوعة. كما أنني لست أقلل من حيث المبدأ من الدور الأساسي للدولة الوطنية العربية وبضرورة دعمها وتطويرها ديمقراطيا ومساهمة إنتاجيا وخدماتيا..

على أني أرى في الإطار الخاص بأوضاعنا العربية وعصرنا الراهن للدور الإنتاجي للثقافة فيه، أنه من الضروري أن يصبح للمثقفين العرب دور متميز خاص في بلانا العربية إلى جانب هذه التنظيمات السياسية والاجتماعية الأخرى وفي تفاعل معها.

ولهذا اقترحت منذ سنوات، وما زلت أقترح تشكيل جبهة عربية للمثقفين العرب تضم مختلف انتماءاتهم السياسية والفكرية والاجتماعية وكفاءاتهم العلمية والعملية على نحو ديمقراطي، للمساهمة في اقتراح صياغة عقد اجتماعي جديد يكون مرجعيتنا القومية في هذه المرحلة المأزومة والمهزومة في واقعنا وتاريخنا العربي. فالدساتير في أغلب البلاد العربية إما غير موجودة أو مغيبة بقوانين تقيدها أو تنفيها. أما مرجعيتنا القومية المعلنة فهي كلمات

وشعارات تتناقض في التطبيق أو تتلون بتلون الأوضاع والمصالح وعلاقات القوى الدولية عامة والأمريكية خاصة.

كما اقترحت أن تقوم هذه الجبهة. أو أي شكل آخر يتخذه المثقفون لتفعيل دورهم. بوضع مشروع تنموي إنتاجي عقلاني علمي ديمقراطي شامل لأمتنا العربية. يراعى ما بين مجتمعاتها من تباين في الظروف وتفاوت في المستويات. أقصد ـ كما سبق أن ذكرت ـ وضع مشروع قومي عملي يقدم بدائل وحلولا للقضايا والمشاكل القومية المختلفة لا مجرد شعارات مجردة تعبوية على أن تشارك مختلف القوى المنتجة والمبدعة والحية في المجتمعات العربية في مناقشته وأغنائه والسعي بل النضال من أجل تبنيه وتنفيذه والحرص على تجديده بتجديد الأوضاع والضرورات.

كما اقترحت السعي إلى تشكيل جامعة للشعوب العربية في تواز مع جامعة الدولة العربية ولا أقول في مواجهتها. تمثل كذلك مختلف القوى السياسية والنقابية والأنشطة الثقافية والهيئات الأساسية في المجتمع المدني لتعبر عن الصوت الشعبي العربي في معالجة مختلف القضايا العربية والعالمية وتكون عمقا شعبيا لجامعة الدول العربية التي تهيمن عليها النظم الرسمية وتكاد تجهضها ويكتمل هذان المقترحان بالدعوة إلى المشاركة العملية مع مختلف القوى القومية والديمقراطية والتقدمية التي تمثل مختلف شعوب العالم تمثيلا ديمقراطيا. هذه القوى التي تتجمع وتتواحد وتعمل من أجل بناء عولمة إنسانية ديمقراطية بديلة

في مواجهة هذه العولمة الأمريكية الرأسمالية التي تسعى إلى الهيمنة على حضارة العصر، وتواصل اليوم مشروعاتها العدوانية والتوسعية وإهدارها المشروعية الدولية. لقد تأسست في القاهرة مؤخرا جماعة تتبنى شعار العولمة البديلة، وحبذا لو تشكلت جماعات مماثلة في كل بلد عربي ليتألف منها جبهة العولمة البديلة العربية التي تحرص على تنسيق عملها مع العمل الشعبي العالمي. وحبذا لو تم هذا كذلك بالنسبة لجبهة المثقفين التي نسعى لتشكيلها في مصر وبالنسبة لجامعة الشعوب العربية. فبهذا تتحقق وحدة العمل والنضال العربي في تناسق مع العمل والنضال الإنساني.

لست بهذه المقترحات أقدم صياغات نهائية لإمكانيات لتجاوز تخلفنا وتمزقنا القومي وتبعيتنا في تضامن مع مختلف القوى الواعية والمتقدمة في بلادنا العربية وفي العالم، وإنما أطرح رؤى ومقترحات لعلها أن تفجر بالحوار المجتمعي والقومي والثقافي، وربما ببعض الممارسات والمبادرات العملية، إمكانيات وآفاقا أكثر غنى ووعيا وفاعلية...

الهوامش

(١) استفدت في هذا المقال بفقرات عديدة من بعض كتابات سابقة لي مع بعض التعديلات حول هذا الموضوع مثل كتاب «الفكر العربي بين الخصوصية والكونية» مقدمة الكتاب خاصة (صـ٧) دار المستقبل العربي. طبعة أولى ١٩٩٦. ومثل كتاب «صراع الحضارات أم حوار الثقافات» من مقال لي في الكتاب بعنوان«حضارة واحدة وثقافات متعددة: مقاربة نظرية عامة» صدر عن منظمة تضامن الشعوب الأفريقية الآسيوية يضم أوراقا ومداخلات المؤتمر الدولي الذي عقدته حول صراع الحضارات أم حوار الثقافات في القاهرة في المدة بين ١٠ -١٢ أبريل ١٩٩٧. فضلا عن استفادتي بمقال لي نشرته مجلة «النص الجديد» بعنوان «الثقافة والعولمة» صـ٩-١٥ العدد الثامن: ديسمبر ١٩٩٨. قبرص.

(٢) كارل ماركس وفريدريك انجلز: البيان الشيوعي: ترجمة: العفيف الأخضر الطبعة الأولى المصرية ١٩٩٨. الناشر: دار الثقافة الجديدة القاهرة صـ٢٣ -٢٤

(٣) رودا كوفا: بصدد مؤلف لينين «الإمبريالية. أعلى مراحل الرأسمالية». صـ١٠٨ دار التقدم ـ موسكو ١٩٨٧.

(٤) المرجع السابق صـ٣٠ وما بعدها.

(٥) لينين: «الإمبريالية أعلى مراحل الرأسمالية» صـ١٣٢ وما بعدها. دار التقدم موسكو ١٩٧٠.

(٦) المرجع السابق صـ١٤٠.

(٧) المرجع السابق صـ١٤١.

(٨) المرجع السابق صـ١٧١.

(٩) د. فؤاد مرسي: «الرأسمالية تجدد نفسها» ـ صـ١٥١. عالم المعرفة الكويت ١٩٩٠.

(١٠) المرجع السابق. مقدمة الكتاب ٧-١٠

(١١) المرجع السابق صـ١٦.

(١٢) المرجع السابق صـ١٢.

(١٣) المرجع السابق صـ٧٨.

(١٤) المرجع السابق صـ١٠٥.

(١٥) المرجع السابق صـ١٥٣.

(١٦) المرجع السابق صـ١٥٣.

(١٧) المرجع السابق صـ١٥٤.

(١٨) المرجع والوضع نفسه.

(١٩) المرجع والوضع نفسه.

(٢٠) المرجع السابق صـ٤٧٨ ـ صـ٤٨٠ بتصرف

(٢١) المرجع السابق صـ٤٨٠ ـ٤٨١.

(٢٢) «الفكر العربي بين الخصوصية والقومية». مذكور فى الهامش(١)

(٢٣) د. إسماعيل صبري: أوراق مصر (٢٠٢٠) توصيف الأوضاع العالمية المعاصرة صـ٧ منتدى العالم الثالث مكتب الشرق الأوسط القاهرة. العدد رقم (٣) يناير ١٩٩٩.

(٢٤) المرجع السابق ص ٥٩.

(٢٥) المرجع السابق ص ٨٩.

(٢٦) The alliance«s Stratagic Concept.(North Atlantic Council Meeting In Washington on 23 rd-24 th April 1999) press Release.

(٢٧) أوراق (٢٠٢٠) صـ٧٧-٧٨.

(٢٨) المرجع السابق صـ٧٦.

(٢٩) المرجع السابق صـ٦٩.

(٣٠) د. محمد نور الدين: الشركات دولية النشاط والتقسيم الدولي للعمل صـ٨٧ في «قضايا التنمية» مركز دراسات وبحوث الدول النامية العدد ١٢ عام ١٩٩٨ القاهرة.

(٣١) أوراق (٢٠٢٠) صـ٨٧.

(٣٢) المرجع السابق صـ٨٩.

(٣٣) المرجع السابق والوضع نفسه.

(٣٤) المرجع السابق والوضع نفسه.

(٣٥) د. نصر محمد عارف. مقال عن أزمة كوسوفا: جريدة الأهرام فى ٢ يونيه ١٩٩٩.

(٣٦) أوراق (٢٠٢٠) صـ٨٩ -٩٢.

(٣٧) ا.د عبد السلام المسدي: العولمة والعولمة المضادة: كتاب سطور (٦) يناير ١٩٩٩.

(٣٨) أوراق (٢٠٢٠) صـ٧٦.

(٣٩) د. سمير أمين: «مناخ العصر- رؤية نقدية». مقال «الثابت والمتغير في الفكر الاقتصادي المهيمن» صـ٢٠-٢١. سينا للنشر. مؤسسة الانتشار العربي ١٩٩٩.

(٤٠) المرجع السابق صـ٢١.

(٤١) المرجع السابق صـ٢٤- ٢٥.

(٤٢) المرجع السابق صـ٢٤.
(٤٣) المرجع السابق صـ٢٧.
(٤٤) المرجع السابق صـ٢٨.
(٤٥) المرجع السابق صـ٣٠.
(٤٦) المرجع الوضع السابق.
(٤٧) المرجع السابق صـ٨٣.
(٤٨) العولمة والعولمة المضادة: مرجع سابق صـ٣٢٠.
(٤٩) ا. سيد ياسين. يصعب الاختيار بين دراسته العديدة ولهذا أكتفي بالإشارة إلى كتابه: «الأمن العربي والمستقبل العربي: دار المستقبل العربي. القاهرة ١٩٩٨ ومقال «الطريق الثالث» أيديولوجية سياسية جديدة» مجلة السياسة الدولية: ١٩٩٩.
(٥٠) المرجع السابق «الطريق الثالث» صـ٧٢.
(٥١) جريدة «الحياة». عدد ٢٧ مايو ١٩٩٩ لندن.
(٥٢) «الإسلام والعولمة» الدار القومية العربية. إشراف الأستاذ محمد إبراهيم مبروك ١٩٩٩.
(٥٣) المرجع السابق صـ٨٩.
(٥٤) المرجع السابق صـ٨٤ -٨٥.
(٥٥) المرجع السابق صـ١٠١
(٥٦) المرجع السابق صـ١٠٢
(٥٧) المرجع والوضع نفسه.
(٥٨) المرجع السابق صـ١٠٣
(٥٩) المرجع السابق صـ١٠٤
(٦٠) المرجع السابق صـ١٠٥
(٦١) المرجع السابق صـ١٠٨

(٦٢) المرجع السابق صـ١٠٩
(٦٣) المرجع السابق صـ١١١
(٦٤) مجلة الطريق اللبنانية: السنة٥٧ عام ١٩٩٨ مقال العولمة للدكتور عصام الخفاجي. هامش صـ٩٤.
(٦٥) «الإسلام والعولمة» ١٦٥- ١٦٦
(٦٦) المرجع السابق صـ ١٤٨
(٦٧) المرجع السابق صـ١٥٠
(٦٨) المرجع السابق صـ١٦٨
(٦٩) المرجع السابق صـ١١٨
(٧٠) المرجع السابق صـ١١٩
(٧١) المرجع السابق صـ١٢٣
(٧٢) المرجع السابق صـ١٢٠
(٧٣) أ.د محمد عابد الجابري: العولمة والهوية الثقافية: عشر أطروحات صـ١٤ -٢٢. مجلة المستقبل العربي: (٢) ١٩٩٨.
(٧٤) راجع هامش(١) وتكاد الفقرات التالية حتى نهاية المقال أن تكون طبق الأصل ما جاء في مقالي عن «الثقافة والعولمة» السابق الإشارة إليه في هامش(١) مع بعض التعديلات وبعض الإضافات.